معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

العـــــراق وجـــيرانـه

بقلم: هنري ج. باركي

تركيا والعراق
أخطار (وإمكانات) الجوار

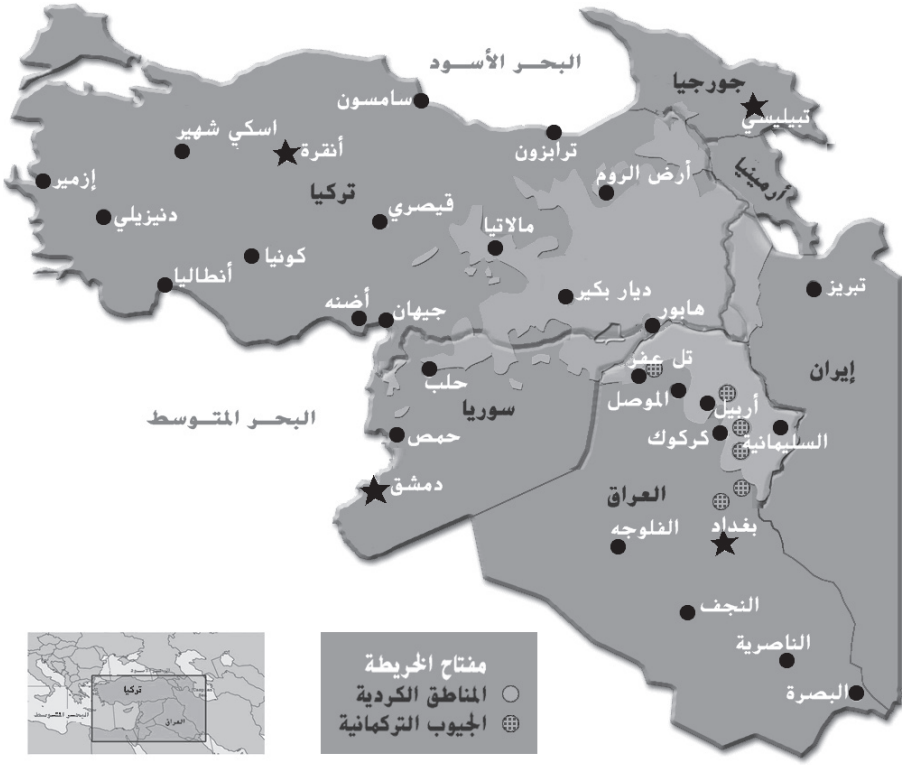

نبذة عن التقرير

إن الدول المجاورة للعـــراق تلعب دورا كبيرا – إيجابيا وســـلبيا على حد سواء – في استقرار الأوضاع وإعادة بنـــاء "العراق الجديـــد". وفي إطار مشـــروع المعهد المســـمى "العراق وجيرانـــه"، تقوم مجموعة من كبار المتخصصين فـــي الجغرافيا السياســـية للمنطقة والسياســـة الداخليـــة لكل دولة على حـــدة بتقييم مصالـــح ونفوذ الدول التي تحيط بالعراق. وعلاوة على ذلك، يبحث هـــؤلاء المتخصصون كيفية تأثير الوضع في العراق على العلاقات الثنائية للولايات المتحدة مع هذه الدول. ويأتي تقرير هنري باركي عن تركيا كأول في سلسلة من التقارير الخاصة لمعهد السلام الأميركي بشـــأن "العراق وجيرانه" والتي ســـتصدر خلال الأشهر القليلة المقبلة. وتلي في سلسلة التقارير هذه دراسة عـــن إيران لجيفري كامب من مركز نيكســـون. ويدير مشـــروع "العراق وجيرانه" ســـكوت لاسينسكي من برنامج الأبحاث والدراســـات التابـــع للمعهد. وللاطلاع على رؤية عامة عن الموضوع، أنظر فيبي مار وسكوت لاسينســـكي "انفتاح في شرم الشـــيخ". وهي مقالة نشـــرت في صحيفة "بيروت ديلي ســـتار"، ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٤.

وهنـــري ج. باركي أســـتاذ برنـــارد ل. وبيرثا ف. كوهين للعلاقـــات الدوليـــة في جامعـــة ليهـــاي. وقد عمل ضمن فريق تخطيط السياســـات فـــي وزارة الخارجية الأميركية (١٩٩٨–٢٠٠٠). وانصب عمله بصفة أساسية على قضايا تتعلق بالشـــرق الأوســـط وشـــرقي البحر المتوســـط وأمور تتعلق بالمخابـــرات. وقام بتأليف أو اشـــترك في تأليف أو حرّر كثيرا من المقالات والكتب عن السياســـتين الداخلية والخارجية في تركيا. مثل المســـألة الكردية في تركيا (مـــع جراهام فولر). وقدم كريم ليفيتاس مســـاعد البرامج فـــي برنامج أبحاث ودراســـات المعهد أبحاثا إضافية وكتابات لغرض هذا التقرير الخاص.

الآراء المقدمة في هـــذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهـــد الســـلام الأميركي الذي لا ينـــادي بمواقف سياسية محددة.

تقرير خاص رقم ١٤١ **يوليو/تموز ٢٠٠٥**

المحتويات

المقدمة ٢
المصالح التركية في العراق ٣
سياسة تركيا الداخلية والعراق ٦
النفوذ التركي في العراق ١٠
تركيا والسياسة الأميركية ١٣

موجز

• كانت تركيا طوال التسعينات نقطة الارتكاز في عملية احتواء الولايات المتحدة للعراق تحت حكم صدام حسين. وأدت مجموعة الأحداث غير المتوقعة التي أطلقتها عملية تحرير العراق إلى إثارة بعض الخوف والقلق لدى صنّاع القرار الأتراك والجمهور على حد سواء.

- كمـا أن عمليـة التحالـف بقيادة الولايات المتحدة في العراق خربطت مصالح تركيا الأساسـية في العراق والتي تتكون من أربعة جوانب : (١) الحيلولة دون تقسـيم العراق على أسـاس طائفي او عرقي مما يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مسـتقلة أو كونفيدرالية (عاصمتها مدينة كركوك الغنية بالنفط)، والتي تعزز التطلعات إلى كيان مماثل في صفوف السكان الأكراد الكثيري العدد في تركيا، (٢) حماية الأقلية التركمانية الناطقة باللغة التركية والتي تقيم بصفة أساسـية في شـمال العراق، (٣) تصفية حزب العمال الكردسـتاني ، وهو حركة تركية كردية متمردة، لجأت إلى شمال العراق إثر هزيمتها عام ١٩٩٩، (٤) الحيلولة دون ظهور دولة عراقية أصولية غير ديمقراطية ومعادية.

- إن المخاوف التركية تعكس القلق العميق الذي يداخل تركيا فيما يتعلق بالأثر الملموس الواضح لاستقلال كردي أو لحكم ذاتي قوي في العراق علـى سـكانها الأكـراد. ومع رفض تركيـا طلبا للولايات المتحدة بفتح جبهة ثانية ضد العراق، وجـدت نفوذها يتقلص في العراق واحتارت في كيفية التأثير بسير الأحداث في المستقبل. إن الأتراك يدركون أن الأكراد العراقيين حققوا لأنفسهم موقفا ممتازا نتيجة تأييدهم المطلق للإطاحة بنظام صدام حسين في العراق ولاحتلال قوات التحالف للبلد.

- إن ما يعقّد مواقف تركيا والسياسـة الخارجية التركية تجاه العراق هو العلاقة غير السـهلة بين حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة وبين الصفوة العلمانيين التقليديين، عسـكريين كانوا أم مدنيين. والدافع الأساسـي إلى شـكوك هؤلاء في الحزب الحاكم هو «التنازلات» التي قُدمت للحصول على دعوة من الاتحاد الأوربي في شـهر ديسـمبر/كانون الأول الماضي لبدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد. وكان من ضمن «التنازلات» تبني سياسة معتدلة تجاه العراق، لهذا أصبح النجاح في العراق نوعا من الاختبار بالنسبة للحكومة.

- مع عدم وضوح معالم المستقبل يوما بعد يوم في العراق وازدياد قلق تركيا، تأثرت العلاقات الأميركية-التركية سلبا رغم رغبة البلدين المتبادلة فـي إقامـة دولـة عراقيـة موحدة ومزدهرة وديمقراطية يمكن أن تكون قوة مكافئة لثقل إيران في المسـتقبل. إن مـا يباعد بين الولايات المتحدة وتركيا بصفة أساسـية هو غياب اتفاق على مواجهة الاحتمالات المسـتقبلية في العراق، وبخاصة في حالة فشـل الولايات المتحدة في هذا البلد. وهكذا، من الضروري أن تجري الولايات المتحدة وتركيا مفاوضات مكثفة - ويفضل عبر قناة اتصال سرية – ثم تنضم إليها في وقت لاحق الحكومة العراقية وكذلك مندوبون عن الفصائل العراقية الكردية من أجل إعادة بناء الثقة في العلاقة الأميركية-التركية.

المقدمة

شعرت تركيا، شأنها شأن كل بلد مجاور للعراق، بأن مصالحها تزعزحت بفعل النزاع فيه. كان الوضع المضطرب في العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة مصدرا لعدم الاسـتقرار وللفرص على حد سـواء بالنسـبة لأنقرة. ومنذ انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١، وجدت تركيا نفسـها أكثر ضلوعا في الشؤون العراقية . وكانت إقامة منطقة حظر الطيران في أجواء شمال العراق، والتي مكّنت الطائرات البريطانية والأميركية العاملـة مـن القاعـدة الجوية التركية فـي انجرليك من التحليق في دوريات روتينية فوق الإقليم دفاعا عن الأكراد، مما سـاعد على جعل أنقرة دعامة دائمة لسياسـة احتواء صدام حسـين الأميركية . ومع ذلك، فسلسـلة الأحداث غير المتوقعة التي أطلقتها الحرب الراهنة في العراق تثير بعض المخاوف والقلق لدى صنّاع القرار الأتراك والجماهير التركية على حد سـواء. ويمثل الوضع الراهن أزمة بالنسـبة لأنقرة، فهي بسـبب قربها مدفوعة إلى التحرك في العراق دفاعا عن مصالحها، وفي الوقت نفسه تحذر وتتحفظ خشية توريط نفسها فيما يبدو أنه مستنقع.

وتتقاسـم تركيا والولايات المتحدة أهدافا أساسـية في العراق. فكلتاهما تفضلان بقاء العراق موحداً وألا يتفتت إلى جيوب أو دول على أسـاس عرقي أو طائفي. وكلتاهما تحبذان وجود حكومة مركزية قوية قادرة على إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وكذلك على درجة كافية من القوة المكافئة لقوة إيران في المنطقة مستقبلا. ولا تود الولايات المتحدة ولا تركيا أن ترى ظهور أي شكل من أشكال الدولة الدينية الأصولية في العراق.

أما وجه الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة فهو إلى أي مدى يمكن السماح للأكراد العراقيين بالاحتفاظ بمكاسبهم التي نالوها بعد عناء عندما حصلوا على حكم ذاتي وشبه استقلال خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فمن وجهة نظر أوسع، ساءت العلاقة التركية-الأميركية من جراء سوء الفهم وانعدام الثقة الناجمين بصفة أساسية عن غياب اتفاق على مواجهة الاحتمالات المستقبلية في العراق.

وما يزيد من تعقيد مواقف تركيا وصنع السياسة الخارجية التركية هو العلاقة غير السهلة بين حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة والصفوة العلمانيين التقليديين من الجيش والمدنيين الذين ينظرون إلى العلاقة بقدر كبير من الشك. والرهان في العراق ليس على مجرد المصالح التركية المباشرة – مثل استقرار دولة مجاورة تملك حقول بترول شاسعة ووجود أقلية (التركمان) تتحدث اللغة التركية في شمال العراق – بل أيضا طبيعة الدولة التركية الحديثة كما تصورها كمال أتاتورك.. وبما أن الأقلية الكردية في العراق قد تنتهي على الأقل إلى إقامة دولة قوية تتمتع بالحكم الذاتي أو حتى دولة مستقلة لها، تتأثر أنقرة بشدة بالإبهام الراهن لأنها تخشى أثر العدوى على الأقلية الكردية إذا قامت دولة كردية مستقلة أو فيدرالية في شمال العراق.

والأمر الأكثر حساسية هو كيف ستتناول كل من الحكومة وناقديها الأقوياء داخل مؤسسات الدولة هذه القضية. فرغم المعارضة الشديدة من جانب الصفوة التركية لاستقلال الأكراد في العراق، فهي تشعر بأنها عاجزة حاليا عن التأثير في سير الأحداث ميدانيا. فقد عقدت الصفوة الكمالية – العلمانيون والمتشددون القوميون في الجيش والمدنيون الحكوميون ومؤيدوهم – رباطا وثيقا مع التركمان العراقيين وقد تستخدمهم ذريعة يمكن أن تبرر بها تدخلا تركيا في شمال العراق[1]. كما أن أنصار كمال أتاتورك قلصوا من هامش مناورتهم بالتشدد في معارضتهم لتطلعات أكراد العراق. ومن ثم، فأية محاولة من جانب الحكومة سعيا إلى حل توفيقي في شمال العراق - وذلك على الأرجح لدرء أسوأ الاحتمالات – من شأنها أن تولّد أزمة سياسية داخلية. ويمكن أن تترتب على مثل هذه الأزمة عواقب وخيمة على عضوية تركيا المحتملة في الاتحاد الأوربي والتي أحرزت تقدما كبيرا في ١٧ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٤ عندما قررت قمة المجلس الأوربي التابع للاتحاد في بروكسل افتتاح مفاوضات مع تركيا في فصل الخريف من العام الحالي على أساس التقدم الذي حققته في الوفاء بمعايير الانضمام إلى الاتحاد، وهي المعايير المتفق عليها في قمة المجلس الأوربي التي عقدت في كوبنهاجن عام ١٩٩٣ (التي يطلق عليها معايير كوبنهاجن).

إن تضافرآثار ما بعد حرب العراق مع عدم وضوح الرؤية في شمال العراق ربما يضرّ بالعلاقة الأميركية-التركية بصورة خطيرة. فالأتراك على العموم لا يثقون كثيرا بدوافع واشنطن ونواياها، وعجز الإدارة الأميركية أو عدم رغبتها في العمل على التخلص من فلول حزب العمال الكردستاني المتمرد التي تختبىء في شمال شرق العراق أدى إلى تعزيز هذه الشكوك. ومن ثم، فاحتمال ظهور كردستان مستقلة في شمال العراق، وذلك في أسوا الحالات، أو قيام جمهورية فيدرالية كردية عراقية تتمتع بحكم ذاتي وتضم أيضا مدينة كركوك الغنية بالنفط من شأنه أن يعمّق استياء التيار التركي الغالب من الولايات المتحدة. إلا أنه بالنظر إلى تعدد القنوات الثنائية والتاريخ الذي يشهد بعلاقة تحالف قوية – على الأخص ضمن حلف شمال الأطلسي (ناتو) - يمكن أن تعمل الولايات المتحدة وتركيا سويا لضمان نتيجة مستقرة في شمال العراق إذا غرقت بقية البلاد في الفوضى؛ فاتفاق أميركي-تركي في شمال العراق يمكن أن تترتب عليه ضمانات لكل من الأكراد والتركمان. ولكن مثل هذا السيناريو الإيجابي سيتطلب مبادرة دبلوماسية إيجابية من جانب واشنطن وأنقرة وبغداد بالتعاون مع القيادة الكردية العراقية .

المصالح التركية في العراق

ظلت المصالح التركية في العراق مستقرة إلى حد ما على مر السنين وكان ما يحركها بصفة أساسية الخشية من تسييس محتمل لأكراد تركيا. ويمكن إجمال هذه المصالح في عاملين محددين أساسيين: الأول هو منع أية مجموعة متمردة كردية تركية مثل حزب العمال الكردستاني من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، والثاني، وهو الأهم، خفض أثر العدوى على أكراد تركيا والذي يمكن أن ينجم عن النشاطات السياسية للأكراد العراقيين؛ هذا العامل يتطلب احتواء الطموحات السياسية لأكراد العراق، وهي إنشاء كيان يتمتع بالحكم الذاتي في شمال البلد، وتكون مدينة كركوك الغنية بالنفط في قلبه، أو الاستقلال بشكل مباشر.

مع وجود عدد يقدر بإثني عشر مليون مواطن من أصل كردي داخلها، تضم تركيا أضخم مجموعة من الأكراد المقيمين في المنطقة. وتتوجس تركيا من تأثير الأكراد العراقيين المتمردين بسبب تجربتها مع سكانها الأكراد الذين تمردوا في مناسبات عدة منذ بدايات الجمهورية التركية عام ١٩٢٣. وتميزت فترات الهدوء بنشاط سياسي واسع وتعبئة للقاعدة الجماهيرية بهدف تحدي الدولة[2]. وقد انهارت آخر حركة تمرد عام ١٩٩٩ عندما قبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني وسجن. وأتاح انعدام الاستقرار في العراق، أولا إبان الحرب العراقية الإيرانية ثم عقب حرب الخليج وفترة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، لحزب العمال الكردستاني استخدام أراضي الشمال كمنطلق لشن غارات داخل تركيا وكملاذ من الهجمات المضادة التركية. ونتيجة لذلك، حرصت أنقرة، وعلى الأخص في ذروة تمرد الأكراد في أواخر الثمانينات والتسعينات، على التعاون مع بغداد لتدبير غارات عبر الحدود بهدف القضاء على القواعد الخلفية لحزب العمال الكردستاني.

ورغم تراجع حزب العمال الكردستاني إلى شمال العراق عقب هزيمته عام ١٩٩٩ والإعلان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، بقي الحزب قوة قتالية قادرة على إثارة مشاكل لقوات الأمن التركية. والواقع أنه تخلى عن وقف إطلاق النار في صيف ٢٠٠٤ واستأنف القتال، مما أدى إلى صدامات عديدة منذ ذلك الحين. إلا أن الحزب الذي شهد فرار كثير من عناصره وانشقاقات داخلية لم يعد يمثل نوع التهديد الملموس للجمهورية التركية الذي كان يمثله في أيامه الأولى. وينجم تقلص هذا التهديد بصفة أساسية عن الإصلاحات التي ولّدتها عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي والتي زودت أكراد تركيا بوسيلة بديلة لتحقيق حد أدنى من التعبير الثقافي. كما أن التمرد الذي استمر خمسة عشر عاما ترك أثرا كبيرا على السكان المدنيين الأكراد في المنطقة وهم لا يريدون استئناف هذا التمرد. ولا يعني تقلص التهديد الكردي أن النشاط السياسي في صفوف الأكراد قد انحسر؛ بل إنه يبقى مصدرا دائما للقلق بالنسبة للصفوة السياسية التركية- سواء من أنصار أو من غير أنصار كمال أتاتورك. فعلى سبيل المثال، تميزت احتفالات عيد النوروز التقليدية عام ٢٠٠٥ التي يقيمها أكراد تركيا بكثير من كلمات وخطب التحدي والتبجيل لأوجلان المسجون[٣].

ورغم هذه التطورات، لا يزال الخوف من أثر العدوى العراقية يطغى على تفكير حكومة أنقرة. وقد صدر أحدث وأصرح تعبير علني عن هذا القلق عن رئيس الوزراء التركي السابق بولنت أجاويد الذي دافع عن تدخل عسكري تركي في شمال العراق ليس لمجرد مساندة التركمان هناك وإنما أيضا للحيلولة دون حدوث ما تراه تركيا تطورات أخطر. وأشار أجاويد إلى أن الأكراد في العراق ينظمون أنفسهم سياسيا، فقال إنهم:

> يريدون إنشاء حزب سياسي قوي يضمهم جميعا. وسينجحون في ذلك. وهم أيضا يفكرون في إنشاء حزب كردي موازي في تركيا. وقد ينجحون في ذلك. وبعد النجاح في ذلك، سيتساءلون لماذا نعيش في إقليمين منفصلين. وبعد تطور سياسي سيطلبون من تركيا التنازل عن أراض[٤].

إن لدى الأكراد العراقيين تاريخ من التمرد على الحكومة المركزية في بغداد وهناك وشائج قبلية وعائلية وتاريخية قوية تربط بين أكراد البلدين عبر الحدود الدولية التركية-العراقية. وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١، انتهى الأمر بأن نصف مليون لاجيء كردي هربوا من معاقبة صدام حسين إلى الحدود التركية (مليون آخر هربوا إلى حدود إيران) . ووافقت أنقرة على عملية عسكرية أميركية-بريطانية (أطلق عليها عملية بروفايد كمفورت) لفرض منطقة حظر للطيران في أجواء شمال العراق. ورغم أن المهمة أتاحت للأكراد العراقيين العودة إلى ديارهم، فإنها قدمت أيضا المجال لبدايات تكوين دولة كردية في شمال كردستان. إلا أن التنافس في صفوف الأكراد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أعاق هذا التطور وأتاح الفرصة لأنقرة كي تؤلب فصيلا على فصيل آخر. واحتفظت تركيا بوحدة من القوات المسلحة يتراوح قوامها بين ١٢٠٠ و١٥٠٠ جندي في شمال العراق لمراقبة حزب العمال الكردستاني والأحزاب الكردية العراقية وميليشياتها. وحتى بعد أن احتلت الولايات المتحدة العراق، ظلت القوات التركية هناك بموافقة واشنطن.

أولويات أنقرة في العراق

إن الأولوية التركية المعلنة في العراق هي عودة سلطة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الأراضي العراقية. وكما حدث في الماضي، فهي تريد أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على التغلب على الانقسامات العرقية والإقليمية والطائفية التي مزقت البلاد وبدرجات متفاوتة على مر التاريخ. وهي تريد أيضا أن يصبح العراق دولة مستقرة ومزدهرة لاستئناف العلاقة التجارية المربحة؛ وهذا يشمل أمن خطي الأنابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق إلى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان على البحر المتوسط. وقد أعلنت أنقرة في مناسبات متفرقة ما تعتبره «خطوطها الحمراء» في العراق التي لها علاقة بالتسوية النهائية لوضع شمال العراق أكثر بكثير من أي شيء آخر. في البداية، أعلن أن هذه «الخطوط الحمراء» تعارض أية تسوية فيدرالية كردية في العراق. لاحقاً، تم تنقيحها لتتضمن ثلاث نتائج غير مقبولة: إقامة دولة كردية مستقلة في العراق؛وإدماج مدينة كركوك – التي تعتبرها أنقرة مدينة تركمانية – في دولة كردية فيدرالية (أو مستقلة)؛ والضعف المتزايد للتركمان المقيمين في كركوك (الذين قال عنهم الجنرال ايلكر باسبوج نائب رئيس أركان الجيش التركي وكثير من صفوة الأتراك باستمرار أنهم ينتمون إلى نفس «العنصر أو الأصل العرقي للأتراك») [٥]. وقال الجنرال باسبوج في لقاء صحفي عشية الانتخابات العراقية في ٣٠ يناير/كانون الثاني إن هاتين النتيجتين الأخيرتين «حيويتان»[٦].

كما أن لأنقرة اعتبار إضافي وهام وهو ما إذا كانت حكومة جديدة في بغداد تستطيع أن تسيطر بنجاح على حدودها الشمالية وأن تضع حدا لتسلل حزب العمال الكردستاني ومنظمات كردية متمردة أخرى. ولقد حاولت أنقرة في الماضي أن تتعاون مع صدام حسين في قضية الأكراد، وعلى الأخص بشأن الغارات التركية لمكافحة التمرد. وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١ واحتواء النظام البعثي، استمرت الحكومات التركية

في التعامل مع صدام حسين، وإن اعترفت بأنها لا تبالي بما إذا كان سيستعيد حكمه. وكان صدام يمثل في نظر الأتراك شخصا قادرا على الإمساك بزمام الدولة كلها؛ ومن المفهوم أن أنقرة لا تثق بأن كيانا فيدراليا كرديا يمكن أن يملك نفس قدرة ورغبة حكومة مركزية قوية في تأمين حدود العراق مع تركيا.

إلا أن أنقرة واقعية وتفهم أن ظهور كيان فيدرالي على أساس مزيج عرقي طائفي هو احتمال قائم بذاته في ظل حكومة عراقية جديدة. إن فكرة دولة عراقية فيدرالية ليست جديدة: ففي أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٩٨، أيدت وزيرة الخارجية الأميركية حينذاك مادلين أولبرايت فكرة الفيدرالية عندما توصلت إلى هدنة بين زعيمي الفصيلين الكرديين مسعود البارزاني وجلال طالباني – وهذا الأخير اختير رئيسا للعراق مؤخرا. ولكن ما يهم أكثر هو أن الدستور العراقي المؤقت (القانون الإداري الانتقالي الذي وقع في مارس/آذار ٢٠٠٤) يمنح كردستان العراق صراحة وضعا خاصا. وإذا قرر العراقيون التوصل إلى مثل هذا الترتيب الفيدرالي، ستفضل أنقرة بالطبع أن تكون الحكومة المركزية قادرة على تقليص الحكم الذاتي للمناطق الفيدرالية، ليشمل أكثر من تركيز السياسة الخارجية وسياسة الدفاع والسياسة النقدية في حكومة مركزية. وسوف ترغب أنقرة بأن تملك المنطقة الكردية الفيدرالية المفترضة قدرة محدودة للغاية على التعامل مع العالم الخارجي وبالتأكيد مع تركيا.

كما تريد أنقرة أن تقع موارد النفط العراقية تحت السيطرة المُحكمة للحكومة المركزية في بغداد؛ فهي تخشى أن يوفر النفط الموارد لقوة دافعة للاستقلال الكردي. ورغم أنها تفهم أنها لن تكون قادرة على التأثير على بغداد لتقليص الاستقلال الذاتي الثقافي، إلا أنها سترغب بفرض قيود على سياسة التعليم الداخلية. فالقبول باللغة الكردية على قدم المساواة مع اللغة العربية يمكن في نظر أنقرة أن يغذي مطالب مماثلة في تركيا. ومن المفارقات أن عملية التفاوض التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوربي (المقرر أن تبدأ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥) من شأنها أن تزيد من مطالب أكراد تركيا الخاصة بالحقوق الثقافية[٧].

وفي إطار حملتها لاحتواء آثار عدوى أكراد العراق، أصبحت تركيا تعتمد يوما بعد يوم على الأقلية التركمانية العراقية. وقضية التركمان جديدة نسبيا على تركيا؛ فهي لم تبدأ في التعبير عن المطالبة بحقوق الأقلية التركمانية في العراق سوى في التسعينات. واستندت أنقرة إلى أن التركمان يمثلون ثالث جماعة عرقية كبيرة في العراق، فرفعت لواء الدفاع عنهم وبخاصة مطالبتهم بتولي زمام مدينة كركوك[٨]. وفي إطار هذا الجهد، لعبت تركيا دورا حيويا في إنشاء الجبهة التركمانية العراقية والتي ترغب أن ينضوي التركمان تحت لوائها. إلا أن التركمان منقسمون : فهناك من يعارض تدخل أنقرة وسيطرة الجبهة التركمانية العراقية، كما أن هناك اختلافات طائفية بين السنة والشيعة داخل جماعة التركمان[٩]. وربما يمثل الشيعة نصف عدد التركمان العراقيين.

والمسألة التركمانية لم تمكّن أنقرة فحسب من كبح جماح طموحات الأكراد وطرح مطالبات بديلة بالنسبة لمدينة كركوك، بل أنها تزودها أيضا بسبب «مشروع» للإبقاء على تدخلها في شمال العراق. فإذا أقدمت الولايات المتحدة على إزالة آخر ما تبقى من أثر لحزب العمال الكردستاني من العراق بحسب وعودها، سيصبح التركمان فعليا ورقة التهديد الوحيدة التي يمكن أن تلوح بها أنقرة في شمال العراق. تريد أنقرة أن يكون للأقلية التركمانية رأي وكلمة بقدر الإمكان في تقرير مستقبل العراق والإمساك بزمام مدينة كركوك الغنية بالنفط. والأكراد والتركمان يطالبون بكركوك باعتبارها إرثا لهم، ووصف تقرير لمجموعة الأزمة الدولية المطلبين المتعارضين بأنهما «روايتان متضاربتان»[١٠]. لقد عانت كلتا المجموعتين من سياسة التطهير تحت صدام حسين «وتعريب» المحافظات الشمالية؛ وبذلك فكلاهما تحذران من محاولات بعضهما لإعادة توطين اللاجئين لخلق وضع سكاني معين.

إن العنف المستمر الذي أعقب الإطاحة بصدام حسين زاد أيضا من مخاوف الأتراك إزاء حالة الاستقرار النهائية في العراق. وفيما عدا القلق الحالي بشأن مسألة الأكراد، تلوح مخاوف من احتمال تفتت العراق وظهور كيانات مهتزة وجذرية وربما دينية متزمتة من الشيعة أو السنة، وكذلك احتمال اندلاع حرب أهلية بين طرفين أو ثلاثة أطراف. ومثل هذا الاحتمال يمكن أن يؤثر على تركيا من وجهين متميزين.

الأول هو خطر تصدير العنف وعدم الاستقرار إلى تركيا وبلدان مجاورة أخرى. إن ظهور سلطة في بغداد تميل للانتقام من ومعاقبة الأكراد على كونهم الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة في الحرب ضد العراق سيؤدي في نهاية الأمر إلى عنف عرقي قريب من حدود تركيا نفسها. وإذا تعرضت الدولة الكردية المفترضة بدورها للتهديد، قد ترغب الولايات المتحدة بمساعدتها بطرح طلبات على تركيا سيكون من الصعب القبول بها، كما حصل بالطلب الأصلي الخاص بفتح جبهة ثانية ضد صدام حسين عشية الحرب. ومما سيزيد الأمور تعقيدا دور ومصير التركمان في أي نزاع محتمل بين العرب والأكراد[١١]. وقد يتعرض التفاهم الدقيق والحساس بين الجماعتين الكرديتين الأساسيتين اللتين تقاتلتا بضراوة في التسعينات للخطر من جراء الفوضى المحتملة وعدم وضوح الرؤية في العراق. وفي حالة حدوث حرب أهلية في البلد،

سيكون من الصعب للغاية على أنقرة أن تقاوم النداءات الداخلية للتدخل المباشر. وحالياً، لا يمكن أن يفترض أحد أن الأكراد سيظلون متحدين على المدى الطويل. كل هذه العوامل تترتب عليها عواقب خطيرة على السلام الداخلي الذي تحقق في تركيا نفسها إثر هزيمة حزب العمال الكردستاني عام ١٩٩٩.

والوجه الثاني لتأثير تفتت العراق على تركيا هو أن عدم الاستقرار والعنف في جوارها المباشر – وعلى الأخص هذا النوع من العنف الذي يمكن أن يدفع تركيا إلى داخل العراق، سواء لحماية التركمان أو لدعم مصالح أخرى – يمكن أن يجعلا الاتحاد الأوربي يوقف أو حتى يعيد النظر في عملية انضمام تركيا إليه. وعلاوة على ذلك، إذا أدت الأحداث في العراق إلى مزيد من القلاقل في صفوف أكراد تركيا، سواء نتيجة لضرورة إقدام الأكراد الأتراك على مساندة إخوانهم عبر الحدود أو بسبب التدابير القمعية المتزايدة التي ستستخدمها أنقرة لوقف الاضطرابات الكردية، يرجح أن يجمّد الأوربيون عملية الانضمام. ومن ثم، ربما يفسد انعدام الاستقرار في العراق ما ينظر إليه على انه أعظم إنجاز للدبلوماسية التركية حتى اليوم – بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

وإذا وقع العراق في أيدي نظام شيعي أصولي على النمط الإيراني، من المحتمل أن يرغب الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة حينئذ في أن تصبح أنقرة الحاجز الواقي في مواجهة كل من إيران والعراق. ورغم أن مثل هذا الدور يمكن أن يحوّل تركيا إلى دولة مواجهة، فهو سيضع أنقرة بالضرورة في شرك مع جيرانها، وهو موقف لم تستحسنه في الماضي ولا يرجح أن تستحسنه في المستقبل. لقد سعت الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية بنشاط إلى تحسين علاقاتها مع جيرانها المسلمين والعالم الإسلامي بصفة عامة، بل إنها تتطلع إلى أن تتولى تركيا دورا قياديا في البلاد الإسلامية. وفي حالة تولي الشيعة الحكومة العراقية، ربما تتقلص مقاومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي لتقسيم البلاد بما أنهما سيبحثان فوائد دولة كردية عازلة. ويبقى أن نرى ما إذا كانت المؤسسة التركية، بما في ذلك الحكومة، تقبل بقيام دولة عازلة كردية مستقلة وتتغلب على مخاوفها العميقة إزاء مثل هذا الكيان.

وتبقى معضلة لتركيا في تأمين سياسة محدودة المخاطر تجاه العراق في الوقت الذي لم يتحدد فيه مستقبل البلد. إن على قادة تركيا ليس فقط موازنة أولوياتهم الداخلية الخاصة، بل أيضا الإستعداد لأسوا الاحتمالات التي يعرّفوها حاليا. إن مشكلة أنقرة تمتد إلى أبعد من الظهور المحتمل لكيان كردي في شمال العراق ويشمل التسوية النهائية في الأجزاء الأخرى من البلاد، بما في ذلك مستقبل الأقلية التركمانية. ومن الواضح تبعا لتعريف أنقرة لمصالحها المباشرة أنها ستعتبر أسوأ سيناريو بالنسبة إليها هو قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق عاصمتها كركوك والتركمان تحت وصايتها وتجاور شطرا من دولة عراقية «دينية أصولية» أو اثنتين. وخلافا لأي اختلاف آخر قد يكون بينها وبين حليفتها الاستراتيجية الأساسية الولايات المتحدة بشأن قضايا متنوعة، فإن الضلوع المباشر للولايات المتحدة في العراق يعقّد الأمور. وستحرص على ألا تغضب واشنطن، بغض النظر عن علاقاتها مع الاتحاد الأوربي، وعلى الأخص بالنظر إلى الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لتسوية محتملة للأزمة العراقية بطريقة لا تسيء إلى سمعتها أو مصداقيتها أو نفوذها في المنطقة.

سياسة تركيا الداخلية والعراق

أوجه الضعف الداخلي

خرج حزب العدالة والتنمية الحاكم برئاسة رئيس الوزراء طيب أردوان من انتخابات ٢٠٠٢ بواحدة من أكبر الأغلبيات البرلمانية التي شهدتها الساحة السياسية التركية: فقد حصل هذا الحزب على ٣٤,٧ في المائة من أصوات الناخبين ويحتل قرابة ثلثي مقاعد البرلمان. ولأن القاعدة البرلمانية تشترط على الأحزاب السياسية الحصول على عشرة في المائة من الأصوات على الأقل لتتمثل في البرلمان، ليس للحكومة ، خلافا للحكومات السابقة، سوى حزب معارضة واحد ينافسها في البرلمان. وفضلا على ذلك، يبدو أن شعبية حكومة حزب العدالة والتنمية قد زادت منذ انتخابها، وذلك بصفة أساسية بسبب عزمها القوي على زيادة فرصها في الحصول على تاريخ لمفاوضات الانضمام من الاتحاد الأوربي عن طريق إصلاح مؤسسات الدولة.

ولكن رغم الشعبية المتزايدة للحكومة والأغلبية البرلمانية التي تحسد عليها، لا تزال سياستها بالنسبة للعراق معرضة للإنتقاد. ومن المفارقات أن هذا الضعف ربما ينتج عن أسباب منها نجاحها على الجبهة الأوربية. ونظرا إلى أصول حزب العدالة والتنمية في الحركة الإسلامية التركية، تلقت الصفوة والمؤسسات العلمانية التقليدية في البلاد النجاح الانتخابي للحزب عام ٢٠٠٢ بقدر كبير من الحذر وعدم الارتياح. والإصلاحات

والتغييرات السياسية المطلوبة لوضع مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي على المسار لم تدمّر فحسب الامتيازات التي تمتعت بها هذه الجماعات والمؤسسات، بل أيضا فتحت المجال أمام تحول ديمقراطي أوسع في تركيا. وبالتحديد، حدّت الإصلاحات من دور الجيش كردع واقٍ ضد الرجعية الإسلامية والقومية الكردية. وبالنسبة للمؤمنين بمبادىء كمال أتاتورك التي ترسي أساس دولة تركيا الحديثة، تقترب هذه التنازلات من كونها خيانة، فالإصلاح الذي يشترطه الاتحاد الأوربي يسمح للأكراد في تركيا بالتعبير عن ميراثهم العرقي وجذورهم العرقية صراحة؛ ومن ثم، فحكومة حزب العدالة والتنمية متهمة بأنها ضحت وتنازلت كثيرا في خطتها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي. وزيادة في التركيز على هذه النقطة، يشير المتشددون إلى سياسة الحزب الناجحة في تهميش زعيم القبارصة الأتراك المتشدد رؤوف دنكتاش ، وذلك بهدف دفع القبارصة الأتراك للتصويت لصالح حل سياسي يوحد الجزيرة المقسمة؛ كما أن التأييد الواسع في صفوف الأتراك للسير في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوربي جعل من الصعب للغاية على معارضي الحكومة تقديم مقاومة جادة لكل هذه المبادرات. وأثمرت جهود الحكومة بالفعل في قمة الاتحاد الأوربي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، والتي خلصت إلى أن أنقرة وفت بصورة كافية بمعايير كوبنهاجن للبدء في مفاوضات الانضمام في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥.

ومع ذلك، فسياسة حزب العدالة والتنمية تجاه العراق أمر مختلف تماما . فبسبب الأثر المحتمل لهذه السياسة على المسألة الكردية الداخلية، تبقى المجال الوحيد الذي تستطيع فيه الصفوة التقليدية أن تشكك في الرصيد القومي للحزب لتحاول إضعاف ، إن لم يكن هدم، سيطرة الحزب على السلطة. ولا يجب أن يدعو للدهشة أن نرى أن إعلان الحكومة التركية الانتصار بعد قمة الاتحاد الأوربي جاءت مصحوبة بدعوة رئيس الوزراء السابق أجاويد لتدخل عسكري في شمال العراق وبانتقاد لقصور قرارات الاتحاد الأوربي[١٢]. وستزداد أهمية المصالح التركية في العراق في الخطاب السياسي الداخلي؛كما وسيبقى العراق، وبعد قرار الاتحاد الأوربي، نقطة ضعف أساسية عند الحكومة التي قويت به. لقد حاول حزب العدالة والتنمية تجنب الانزلاق في الرمال المتحركة العراقية، وبخاصة بعد أن تجنب رصاصة في بدايات الحرب عندما رفض البرلمان التركي في أول مارس/آذار ٢٠٠٣ طلبا أميركيا بالسماح بعبور القوات الأميركية قبل غزو العراق. ويتضح أن مسألة العراق تبقى موضعاً للخلاف في الرأي من الانتقادات العلنية التي وجهها قائد القوات البرية الجنرال ياسر بويوكانيت ضد الحكومة عندما اتهمها بأن ليس لديها سياسة إزاء العراق[١٣].

وفي هذا السياق، لا يجب التقليل من قيمة وأهمية العامل التركماني. كانت الحكومات السابقة في أنقرة المحرضة الأساسية على إنشاء الجبهة التركمانية العراقية ، ولكن لا يتضح الآن مدى نفوذ الحكومة عليها. وهناك تطوران يسهمان في الشك الراهن.

أولهما أن الجبهة التركمانية العراقية وقادتها نجحوا في الاستحواذ على إعجاب الكثير من الأتراك؛ إذ اصبح ينظر إليهم في تركيا يوما بعد يوم على أنهم يمثلون أقلية تركية عراقية تستحق العون الرسمي. كما أن قادة الجبهة التركمانية العراقية يدسون بأنفسهم في السياسة الداخلية التركية من خلال مطالبات شبيهة بمطالبات القبارصة الأتراك. ويرى هؤلاء القادة أن الفوضى الراهنة في العراق هي أفضل فرصة ممكنة لدعم مطالباتهم ومحاولة تحسين وضعهم كاقلية عرقية كبيرة منفصلة، وبهذا لا تختلف الجبهة التركمانية العراقية عن أي صاحب مشروع عرقي سياسي آخر. لهذا، عندما وقع هجوم أميركي على مدينة تل عفر ذات الأغلبية التركمانية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، أطلقت الجبهة التركمانية العراقية حملة إعلامية في تركيا اتهمت الولايات المتحدة بارتكاب «مذابح وتطهير عرقي» ضد التركمان في المدينة. ونقلت وسائل الإعلام التركية على نطاق واسع أخبار وقوع أعداد كثيرة من الضحايا المدنيين وأرغمت الحكومة التركية على تبني موقف متشدد من واشنطن[١٤] . بل إن وزير الخارجية نائب رئيس الوزراء عبد الله غول حذر من أنه إذا استمرت العملية العسكرية الأميركية فسيتعين إعادة النظر في علاقات تركيا بواشنطن[١٥].

إن الأتراك ينظرون إلى النزاع في شمال العراق على أنه علاقة غالب ومغلوب بين الأكراد والتركمان. ورغم أن المسألة التركمانية قضية جديدة نسبيا، فقد اتخذت بعدا هاما في تنظير السياسة الخارجية لأنقرة بل والسياسة الداخلية. فهي تعكس كثيرا من الحساسيات الداخلية التركية وتتيح للأتراك إسباغ صفة غير شرعية على أكراد العراق ومطالباتهم. ومن ثم، إذا كان التركمان سيتعرضون للاذلال بإرغامهم على ترك أرض أجدادهم أو كركوك بصفة خاصة، ستتعرض الحكومة التركية لضغط شديد من العناصر المتشددة كي تتصرف وبحزم[١٦]. لقد حاولت الحكومة حتى الآن أن تلعب لعبة بهلوان خطرة: فمن جانب، عقدت اجتماعات منتظمة مع الزعيمين الكرديين العراقيين البارزاني وطالباني سعيا إلى إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة، بينما من جانب آخر تتحدث عن الزعيمين ليس بأسميهما بل بصفتهما «زعماء عشائر» لإرضاء الجماهير[١٧]. كما انتقد كل من أردوان وغول انتخابات العراق في ٣٠ يناير/كانون الثاني؛ واشتكيا من أن الأكراد أُرسلوا في اللحظة الأخيرة للادلاء بأصواتهم في كركوك، ومن امتناع وعجز السنّة عن التصويت.

وفي حين كانت الحكومة تقف على أرض صلبة وتساير التيار السياسي السائد في البلاد عندما خاضت مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، أظهرت حرب العراق والمسالة التركمانية الميول القومية العميقة للحزب، واضطرت حكومة أردوان إلى تلبية مطالب العناصر المتشددة برفع مستوى الخطاب السياسي بشأن كركوك، ومطالبات التركمان، وانتخابات العراق في ٣٠ يناير/كانون الثاني[١٨]،وكان نصيب الجبهة التركمانية العراقية هزيلا في الانتخابات مما أضعف نفوذها ومجال تركيا للمناورة في العراق. فقد حصلت الجبهة على ٠,٨٧ في المائة من إجمالي عدد الأصوات البالغ ٨,٥ ملايين صوت. ولم ينتخب سوى ثلاثة من أعضائها في المجلس الوطني الذي يضم ٢٧٥ مقعدا. وأثار النجاح المحدود للجبهة إنتقادات شديدة في تركيا، وانتقد كل من أردوان وغول قيادتها لأنها لم تتمكن من إحضار ناخبيها إلى صناديق الاقتراع[١٩].

والسبب الثاني للإبهام المحيط بتأثير الحكومة التركية على التركمان العراقيين هو العلاقة الغامضة بين الجيش التركي والجبهة التركمانية العراقية. ونتيجة لذلك، أصبح مدى قدرة الحكومة التركية على ممارسة سيطرة عملية فعالة على الجبهة غير واضح، علماً أن الجبهة تعمل بالترادف مع القوات الخاصة التركية الموجودة في العراق بعلم الولايات المتحدة[٢٠]، والعاملة بموجب وثيقة سياسية خاصة صدرت عن مجلس الأمن الوطني عام ١٩٩٦ وهي تخوّل رئيس هيئة الأركان العامة التركية سلطة تنسيق جميع نشاطات تركيا التي تتعلق بالعراق وشمال العراق، بما في ذلك القوات الخاصة. وتبعا لذلك، أصبح لوزارة الخارجية التركية أيضا مندوبون معينون في مقر قيادة هيئة الأركان العامة التركية في سيلوبي جنوب شرق تركيا.

وفي سلسلة من الأحداث لم توضح كلها تماما، احتجز جنود أميركيون في الرابع من يوليو/تموز عام ٢٠٠٣ عددا من جنود القوات الخاصة التركية وأعضاء في الجبهة التركمانية العراقية في أحد مواقع الجبهة في السليمانية بالعراق بناء على شك في وجود تخطيط للقيام بنشاطات عنيفة. وتم نقل الأتراك إلى بغداد وتلقوا نفس نوع المعاملة التي يلقاها أعضاء تنظيم القاعدة. ورغم أن الأتراك أطلق سراحهم بعد أيام قليلة، فقد أثارت هذه الحادثة الغضب في تركيا حيث أنها توّجت قائمة طويلة مما يعتبرها الأتراك أعمالا شريرة من جانب الولايات المتحدة ضد بلادهم. ولكن بعد فترة من التأجيل، أقالت القيادةالعسكرية العليا التركية أحد الجنرالات المسؤولين عن القوات الخاصة في العراق وأحالت آخر إلى التقاعد؛ كما تقاعد قائد عمليات القوات الخاصة في هيئة الأركان العامة التركية. ورغم جهود هيئة الأركان العامة التركية في ممارسة سيطرة على قواتها، فهذه الحادثة توحي باحتمال كبير لحدوث عملية شريرة تقودها الجبهة التركمانية العراقية أو بتأثير منها في شمال العراق مما يؤدي إلى مواجهة مع الأكراد أو قوات التحالف. وتحكمت عوامل بيروقراطية إلى حد ما في رد الفعل الأميركي المبالغ فيه إزاء الحادثة. وقد اعترف الجنرال جون أبي زيد بصفته قائدا للقيادة المركزية الأميركية، بأن القوات الأميركية في العراق، خلافا لمثيلاتها من القيادات الأميركية الأوربية التي تعمل بصفة منتظمة مع الأتراك، لديها خبرة ضئيلة في التعامل مع تركيا إن لم تكن عديمة الخبرة على الإطلاق[٢١].

ورغم وعود الأميركيين بإزالتها، فإن استمرار قوة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق يزيد من تعرض الحكومة التركية للهجوم والاتهام بأنها مستمرة في خدمة المصالح الأميركية. إن انتشار حزب العمال الكردستاني في المناطق الجبلية والفوضى العامة في العراق منعا السلطات العسكرية الأميركية من الشروع في عملية ضد حزب العمال الكردستاني.

إن عودة الحزب للظهور مشكلة سياسية خطيرة بالنسبة للحكومة والجيش التركي على السواء. ورغم وقوع عدد ضئيل من الضحايا، فذلك يعيد إلى الأذهان صور التمرد السابق للحزب. وخلافا لأحداث أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، فإن الحالة الراهنة للعنف لا تشكل تحديا استراتيجيا لتركيا، وإن كانت تعرّض الحكومة للاتهام بعدم الانتباه للارهاب الكردي. ولكن ربما يكون الأهم أنها تدمر ثقة الشعب التركي في العلاقات الأميركية-التركية، وهو شيء لا تريد الحكومة التركية ولا يريد الجيش التركي أن يلحقه ضرر حتى لو كانا يتزعمان انتقاد واشنطن. إن كل حدث في المنطقة الكردية بالعراق يفحص بعناية. فمثلا، انتهي الأمر بعثمان شقيق عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني إلى الأراضي العراقية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بعد أن انفصل عن شقيقه وترك الحزب. ومن المفهوم أن الأتراك غضبوا لأن صحفيا مغامرا اكتشف بسهولة شخصا يعتبرونه إرهابيا في الموصل وأجرى معه مقابلة[٢٢]. واستخدم معارضو سياسة الحكومة الأخبار عن عدم رغبة الولايات المتحدة في التعامل بفعالية مع حزب العمال الكردستاني في العراق وعجزها عن ذلك دليلا على الضعف النسبي للموقف السياسي التركي في العراق اليوم.

كيف تؤثر أحداث العراق على السياسة الداخلية التركية؟

رغم أن حزب العدالة والتنمية يملك أغلبية لا يمكن النيل منها في الجمعية الوطنية التركية، فالحزب والحكومة معرّضان للاتهام بالتخلي عن «خطوط تركيا الحمراء» في العراق، ليس فقط من جانب المعارضة، وإنما أيضا من جانب المتشددين في كل مؤسسة في المجتمع التركي

عمليا، وعلى الأخص الدوائر الحكومية ووسائل الإعلام. وما يزيد الأمور تعقيدا بالنسبة للحكومة التركية هو السمعة السيئة للولايات المتحدة لدى صفوة وسائل الإعلام التركية، وبالمثل لدى جمهور الشعب إثر حرب العراق. كما أن هناك حقيقة أن مؤيدي حزب العدالة والتنمية كانوا مـن ضمـن أقل الأحزاب والمنظمات تأييدا للأميركيين في تركيا. وبينما معارضة الحرب كانت شـديدة القوة، فإن تصرفات الولايات المتحدة في العراق – وبخاصة فضيحة سجن ابو غريب – قلصت مجال حزب العدالة والتنمية للمناورة في العراق خشية اتهامه بالتغاضي عن أعمال القوات العسكرية الأميركية المشكوك فيها. ومن ضمن الأمثلة اتهام رئيس البرلمان التركي محمد ألكاتميس، وهو من حزب العدالة والتنمية، الولايات المتحدة بارتكاب إبادة جماعية خلال حملتها لتهدئة الوضع في الفلوجه في نوفمبر/تشـرين الثاني ٢٠٠٤. وإزاء غضب واشـنطن، تنصلت الحكومة التركية وحاولت احتواء الأضرار[٢٣]. وكذلك، عندما وقع خمسـة من حراس الأمن الأتراك في كمين في طريقهم إلى بغداد وقتلوا بالقرب من الموصل في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، أشار كثيرون في تركيا بأصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة. وضم قائد الجيش الأول التركي الجنرال خورشـيد طولون صوته واتهم هو الآخر الولايات المتحدة والزعيم الكردي مسـعود البارزاني بصورة غير مباشـرة بالاشـتراك في القتل[٢٤]. وذكّر وفد برلماني حقق في الحادثة الجمهور التركي بالأحداث المهينة في الرابع من يوليو/تموز عام ٢٠٠٣ عندما اعتقل الجيش الأميركي أفرادا من القوات الخاصة التركية في العراق، وشكك في الرواية الرسمية للوقائع[٢٥].

لقد أثّر الثقل السياسـي لكبار ضباط الجيش في البلاد وضعف وسـائل الإعلام التركية كمؤسسـة على النظام السياسـي التركي بصورة مفرطة في السنوات الأخيرة، كما شاب التفاعل بين الساسة الأتراك وضباط الجيش الأتراك حقد وضغائن إبان الجدل الذي ثار في مطلع عام ٢٠٠٣ بشأن السماح بعبور الجنود الأميركيين من الأراضي التركية لفتح جبهة ثانية في حرب العراق. وتصدرت الشائعات عن انشقاق في صفوف الجيش -وخطط انقلاب محتملة – عناوين الأخبار، مما أضاف إلى عدم وضوح الرؤية السياسـية[٢٦]. اعتاد الساسـة المدنيون ترك العسـكريين يتولون زمام الأمور التي تتعلق بالأمن الوطني؛ وفي هذه الحالة بالذات، تمنى حزب العدالة والتنمية لو أن الجيش اتخذ القرار نظرا إلى عدم تقبل الناس في تركيا للموضوع. وبالمثل، فإن الضباط (وإن كانوا لا يفكرون تماما بنفس الطريقة) كانوا يتلهفون على تحمل المدنيين للمسؤولية – وهذا أمر مفترض في بلد تسوده علاقة «طبيعية» بين المدنيين والعسكريين. كان التفاعل بين الحكومة والجيش من العوامل التي أدت إلى إجـراء تصويـت فـي البرلمان في الأول من مارس/آذار ٢٠٠٣ أسـفر عن رفض تمركز الولايات المتحدة فـي منطقة تركية لفتح جبهة ثانية من عملية تحرير العراق. وتحسـنت العلاقات بين المدنيين والعسـكريين في تركيا إلى حد ما في الوقت الذي أحكم رئيس هيئة الأركان العامة التركيـة حلمـي أوزكـوك قبضته على القيادة العليا للجيش. ورغم تقدم تركيا على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، فلا يزال دور الجيش في السياسة قضية محل خلاف في تركيا[٢٧].

ولكن هناك قضايا أخرى محل خلاف بين الجيش العلماني تماما وبين حزب العدالة والتنمية المتأثر بالإسلام- بدءا من التعليم العلماني وحتى غطاء الرأس – يمكن أن تؤثر في صنع السياسة التركية إزاء العراق. وبالنسبة لأولئك (أنصار كمال أتاتورك المتشددين بوجه خاص) الذين يعتقدون أن حصول حزب العدالة والتنمية ككل على أغلبية الثلثين في البرلمان شـيء بغيض، فإن سـلوك الحكومة في العراق ينظر إليه على أنه اختبار يكشف عن نواياها بالنسبة لحماية الجمهورية التركية. فمثلا، إن عجز الحكومة عن تهدئة التصريحات العلنية التي يدلي بها مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني بشأن نوايا الأكراد فيما يتعلق بكركوك وعن حمل الحكومة العراقية على فتح معبر حدودي ثان بين البلدين (عند أواكوي على بعد يتراوح بين ١٠ و١٥ ميلا جنوب غربي المعبر الحدودي عند هابور) رغم اعتراضات البرزاني، غالبا ما يفسر على أنه دليل على أن حزب العدالة والتنمية لا يستطيع أن يؤثر على الأحداث في العراق.

لقد أصبح عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بمستقبل العراق أكبر تحد للحكومة التركية حيث أنها وحدت صفوف عناصر كثيرة من يسار الوسط وأقصى اليمين القومي على السـواء على امتداد محور قومي مناهض للولايات المتحدة. هذه «المرحلة القومية» نوعا ما طغت على وسـائل الإعلام وعلى المجتمع المدني التركي بصفة عامة ولعبت دورا في تقييد حرية أنقرة في رسـم معالم سياسـة متماسـكة تجاه العراق. إن تضافر مجموعة متنوعة من الضغوط الناجمة عن القاعدة الإسـلامية لحزب العدالة والتنمية، والمؤسسـة المناهضة للحزب، والقوميين المتشـددين، والتي ضخمتها وسـائل الإعلام بنقل الأخبار غير الدقيقة والملهبة للمشـاعر، زج الحكومة بصفة مسـتمرة في طائفة من الأزمات الصغيرة مع الولايـات المتحـدة والقـادة العراقييـن. إن رد فعل عبد الله غول على أخبار «المذابح» في تل عفر مثـال على ذلك. وتتمثل الصعوبات الكامنة للحكومة في العراق في النفور العام والارتياب من السياسة الأميركية في هذا البلد.

إن تصويت الاتحاد الأوربي المنتظر على مفاوضات الانضمام والتكهنات المسـتمرة بشـأن الشـروط التي ينتظر أن يربطها الاتحاد الأوربي ببدء المفاوضات حولا الانتباه عن العراق. وهذا التحول أنقذ الحكومة: فحتى ١٧ ديسمبر/كانون الأول، لا العراق ككل ولا المسألة التركمانية

كانا في صدارة اهتمامات الجمهور أو وسائل الإعلام . وإذا أضيرت مصالح تركيا في العراق وذلك إذا تغيرت الظروف هناك بشكل جذري في فترة ما بعد الانتخابات أو إذا شمل التمرد مدنا مثل كركوك والموصل، فيرجح أن تزداد الضغوط على الحكومة التركية.

كيف تقيد الأحداث في العراق أهداف السياسة الخارجية التركية؟

كان الهدف الأول والأساسي للحكومة التركية الجديدة منذ تولت السلطة استحداث وتنفيذ إصلاحات كافية ليوجه الاتحاد الأوربي دعوة لبدء مفاوضات الانضمام. وهكذا تعرضت سياستا تركيا الداخلية والخارجية لنوع من الاختبار من جانب الاتحاد، إذ أن عملية الإنضمام وحدها هي التي تقيد خيارات السياسة الخارجية التركية في العراق. فأنقرة تعلم أن الاتحاد الأوربي سينظر نظرة سلبية إلى أي تدخل عسكري تركي في العراق لوقف الأكراد عن تحقيق إما الاستقلال أو حتى حكم ذاتي قوي. ولا يتضح ما قد يكون رد فعل الأوربيين على تدخل عسكري تركي في صف التركمان إثر صدامات عرقية عنيفة أو هجوم تركي على معسكرات حزب العمال الكردستاني بدون إذن الولايات المتحدة . ونظرا إلى معارضة انضمام تركيا في كثير من الدول الأوربية، فإن تحركا عسكريا من شأنه أن يزود المعارضين بحجج أكثر ضدها ولا شك.

ومن جانب آخر، فإن عدم الاستقرار في العراق – وبخاصة احتمال قيام نظام حكم أصولي سني أو شيعي في بغداد – سبب للقلق ليس فقط بالنسبة للمؤسسة التركية العلمانية بل أيضا بالنسبة للأوربيين. إن عراقا به حكم أصولي وغير مستقر على حدود تركيا من شأنه وحده أن يضيف تحفظات إلى قائمة طويلة من الشكوك حول عضوية تركيا المحتملة في الاتحاد الأوربي لأن هذا في الواقع يمكن أن يوسّع حدود الاتحاد الأوربي لتمتد إلى العراق.

كما قلصت الأحداث في العراق إلى حد كبير من قدرة سيطرة تركيا على الفصائل الكردية في شمال العراق. وقبل الغزو، كان الأكراد في الشمال يعتمدون إلى حد كبير على رضا تركيا وغيرها. ومع وجود قوات أميركية وظروف جديدة، تقلص نفوذ تركيا فوق الأكراد. إن أنقرة تجعل وجودها ملموسا لأن كل طرف معني يدرك أولويات تركيا. وبصفة عامة، فإن الحكومات والهيئات العراقية الانتقالية مثل مجلس الحكم المؤقت الذي كان موجودا حتى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٤، وحكومة علاوي المؤقتة اللاحقة أوضحت أنها تفضل أن تقلّص الدول المجاورة، بما فيها تركيا، دورها ووجودها في العراق. وفي صيف عام ٢٠٠٣، نجح الأكراد وكذلك مجلس الحكم المؤقت في منع انتشار جنود حفظ السلام الأتراك في العراق بموجب اتفاق بين أنقرة وواشنطن.

ورغم تركيز حكومة حزب العدالة والتنمية على عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، فإنها مصممة على الضلوع في مبادرة واسعة على مستوى الشرق الأوسط. إن رؤية رئيس الوزراء أردوان ووزير الخارجية غول رؤية واسعة . وفي فترة الحكومة الائتلافية عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ بين حزب الرفاه بزعامة نجم الدين عربخان وحزب الطريق المستقيم بزعامة تانسو تشيلر، أطلق عرب خان عددا من مبادرات السياسة الخارجية – وشملت الدول الثماني النامية (بنجلاديش ومصر وأندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان وتركيا)، وتصوّر انها وسيلة لدعم تعاون أوثق بين الدول ذات الأغلبية الإسلامية. كان غول حينذاك أحد أمناء أسرار عرب خان ومحل ثقته ومؤيدا متحمسا للسياسة الخارجية الجديدة الجريئة، وهذا التصور مستمر مع حكومة حزب العدالة والتنمية الجديدة حيث أن كلا من أردوان وغول يرى أن تركيا تملك إمكانية كبيرة للتأثير على الأحداث على الساحة العالمية وعلى الأخص في منطقة الجوار. وفي سعي أردوان وغول إلى مزيد من وضوح الرؤية والشهرة، أظهرا بالفعل قدراتهما بأن تغلبا على منافسة بنجلاديش على منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي[٢٨]. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، بدأ غول من جديد مهمة في الشرق الأوسط بهدف إلقاء الضوء على دور محتمل لتركيا كوسيط بين الإسرائيليين والسوريين وبين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقبل بدء حرب العراق، بذل غول جهدا إقليميا لمنع هذه الحرب. ومن المفارقات أن سير تركيا على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوربي يعتبر عاملا مساعدا لكثير من طموحات فريق اردوان وغول إلى زيادة نفوذ وتأثير السياسة الخارجية التركية؛ وبالعكس، فإن أي حظ عاثر في العراق يغضب الأوربيين سيضعف مكانة تركيا.

النفوذ التركي في العراق

بالمقارنة بإيران التي تربط بينها وبين أكثر الطوائف عددا في العراق (الشيعة) علاقة طويلة، لا تستطيع تركيا أن تدعي أن لها أي نفوذ على اي من طوائف البلد، باستثناء شطر من التركمان، وبالتحديد الجبهة التركمانية العراقية . إن علاقاتها الراهنة بالجماعات الكردية تتميز بتعاون محدود مغلّف بشكوك متبادلة. وفي سنوات حكم صدام حسين، كانت سوريا من الأماكن المفضلة بالنسبة للعراقيين المنفيين والمغتربين، وهكذا

استطاعت إقامة روابط قوية مع طائفة من منظمات المعارضة العراقية. وعلى العكس، ركزت تركيا على علاقات ثنائية مع الحكومة البعثية. ومن الواضح أن المتمردين العراقيين لا يفرّقون بين الأتراك وبين سائر الأجانب إذ أنهم هاجموا سائقي شاحنات تركية بنفس التواتر؛ فقد وقع منهم أكثر من سبعين ضحية حتى اليوم.

ورغم عدم وجود علاقات قوية بين تركيا وبين المجتمع العراقي – فبعض التركمان، رغم كون ذلك استثناء واضحا، لا يرقون إلى مستوى جماعات طائفية وعرقية أخرى - لا تزال تركيا طرفا مهماً في مستقبل العراق. والواقع أنه نظرا إلى تقلب الأوضاع على الساحة العراقية، لا تستطيع أية دولة مجاورة أن تحدد سير التطورات المستقبلية فيه. وتركيا تملك القدرة على إعاقة وعلى تسهيل التقدم للولايات المتحدة وحلفائها في البلد، وهي لا تختلف في ذلك عن إيران.

فأولا وقبل كل شيء، تمثل تركيا بوابة دخول العراق المباشرة الأولى إلى الأسواق الأوربية؛ فجانب كبير من تجارة الشاحنات يعبر من مركز هابور الحدودي. وعلاوة على ذلك، يعبر خطان لأنابيب النفط الأراضي التركية إلى محطات ضخ النفط على البحر المتوسط في جيهان[٢٩]. وتعتبر تركيا في الوقت الراهن قاعدة هامة لعمليات المساندة للجيش الأميركي. لقد لعبت القاعدة الجوية في انجرليك دورا تاريخيا حساسا، ليس لمجرد الإبقاء على سياسة العقوبات ضد نظام صدام حسين، وإنما أيضا لتسهيل مناوبة الجنود الأميركيين ونشاطات أخرى للمساندة القتالية. ومن الواضح أن مثل هذه العلاقات بالولايات المتحدة تفرّق بين تركيا وبين كل من إيران وسوريا. ولكن في حين مارست أنقرة نفوذا محدودا على خيارات السياسة الأميركية في العراق، حدّ انعدام ثقة القيادة العراقية الحالية بصفة عامة في جميع الدول المجاورة من نفوذ تركيا إجمالا.

إن أنقرة تملك القدرة على الإخلال بخطوط الإمداد الأميركية ومنع الجيش الأميركي من استخدام قاعدة انجرليك الجوية واللجوء إلى الجبهة التركمانية العراقية لتصعيد توتر العلاقات العرقية، وإن لم تكن هذه بالضرورة رغبتها وبالتأكيد لا تنوي ذلك. ولقد انحاز بعض التركمان الشيعة (رغم عدم انتسابهم إلى الجبهة التركمانية العراقية) في تل عفر وحتى في كركوك إلى المتمردين ضد الولايات المتحدة وحكومة علاوي. والجبهة التركمانية العراقية، بغض النظر عن تركيا، لديها بعض القدرة على التأثير بل وحتى الإخلال بالظروف الواقعية في كركوك وما بعدها، رغم أن أداءها الضعيف في انتخابات يناير/كانون الثاني ألقى بعض الشكوك القوية على استمرارها على المدى الطويل. والواقع أن الأخبار تفيد أن الجبهة التركمانية العراقية شهدت عمليات فرار خطيرة لعناصرها وانقساما إلى عدة فصائل[٣٠]. ربما توضح هذه التطورات الادعاءات المريبة من جانب قيادة الجبهة التركمانية العراقية في الموصل بأن جنودا أميركيين هاجموا عناصر الجبهة ثم استخدموا بزاتهم العسكرية لإطلاق النار عشوائيا على سكان الموصل[٣١].

وبعد انتقادات الحكومة التركية لأداء الجبهة التركمانية العراقية في انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني، أخذت تبحث عن مناهج بديلة لتناول المسألة التركمانية. وبهذه الطريقة، أعلن السفير التركي في العراق عثمان كوروتورك عن مجموعة جديدة من الخطوط الرئيسية للسياسات قال إنها مستخلصة من تجربة أنقرة مع الأتراك البلغاريين في الثمانينات. وتبعا لذلك، سيتشجع التركمان على الاعتماد على أنفسهم وزيادة مشاركتهم السياسية وتوسيع نطاق تحالفهم ليشمل جميع التركمان مثلما فعل الأتراك البلغاريون في وقت سابق[٣٢]. وشدد كوروتورك على أن السياسة الجديدة لا تمثل مجرد خيارات السياسة الخارجية التركية، وإنما خيارات جميع المؤسسات التركية ذات العلاقة (اقرأ الجيش)[٣٣].

ورغم الصعوبات الحديثة في العلاقات التركية-الأميركية، تفهم أنقرة أنها لا تستطيع تحمل إغضاب واشنطن ومن ثم، لا يرجح أن تجازف بأعمال متطرفة ما لم تهدد مصالحها الأساسية تهديدا خطيرا. ومن الواضح أن سعي الحكومة التركية إلى تعديل سياساتها في العراق غداة الانتخابات يدعو للتفاؤل إزاء العلاقات التركية-الأميركية. إن قرار الاتحاد الأوربي ببدء مفاوضات الانضمام لا يسهّل على أنقرة التباعد عن الولايات المتحدة لأن وجهات نظر الاتحاد الأوربي لا تختلف كثيرا عن وجهات نظر واشنطن بالنسبة لموضوع العراق. ولكن نظرا إلى التوترات المتصاعدة في العلاقات، فالعلاقة الأميركية-التركية رهن بأي حادث أو حدث مؤسف محتمل مثل الصدام مع جنود القوات الخاصة التركية في الرابع من يوليو/تموز عام ٢٠٠٣.

إن نفوذ تركيا في العراق سيتجسد على المدى المتوسط، ولن يتجسد سوى بعد أن تبدأ جهود كتابة دستور جديد. وحيث أن صفوة الأتراك مقتنعة بأن اتحادا فيدراليا يقوم على أساس عرقي هو وصفة لانقسام في المستقبل على الطريقة اليوغوسلافية، فهذه الصفوة لا تشك مطلقا في أن الدبلوماسية التركية ستركز حينئذ على الحد من طبيعة البنية الفيدرالية التي تبرز في العراق، وعلى الأخص في شمال العراق. وسيكون تعاون أنقرة ضروريا طالما أن حكومة جديدة في بغداد ستبحث عن المساعدة ليس فقط لدعم موقفها بل أيضا لتحسين الأوضاع الاقتصادية سريعا. وأي عائق عند مركز هابور الحدودي يمكن أن يهدد جهود تصحيح الأوضاع وأن يضع أيضا الجيب الكردي في الشمال تحت ضغوط.

إن الأكراد بحاجة ملحة إلى دخول الغرب بصفة عامة وأيضا تركيا من أجل التجارة والدعم السياسي. إن مثل هذا الدعم بالنسبة إليهم يحدث اتزانا ما تجاه مجموعات عراقية أخرى. وإذا ظهر عراق متحد في نظام فيدرالي في المستقبل القريب لا يعجب أنقرة، فهي ستكثف جهودها الماضية بصدد احتواء أكراد العراق بالتعاون مع إيران وسوريا. هذا التعاون لم يسفر في الماضي عن نتائج ملموسة كثيرة، لأسباب منها شكوك كل بلد في نوايا البلد الآخر. ولكن حكومة حزب العدالة والتنمية بذلت جهدا خاصا لتحسين العلاقات مع سوريا وبدرجة أقل مع إيران. كما أن المشاعر القومية الكردية تتأجج في شمال العراق، وفي حالة تفجر العنف الطائفي في بغداد أو بروزها كمركز لدولة دينية أصولية، سوف يصبح احتمال سعي الأكراد لنيل الاستقلال شبه مؤكد[٣٤]. وهو أمر قد يدفع أنقرة إلى الانضمام إلى أية حركة مناهضة للأكراد قد تظهر داخل العالم العربي، لا سيما وأن العالم العربي سوف ينظر إلى استقلال الأكراد على أنه محاولة من قبل الولايات المتحدة لإقامة دولة أخرى غير عربية في الشرق الأوسط. بل إن بعض المعلقين الوثيقي الصلة بالجيش التركي والذين كانوا في طليعة المنتقدين لسوريا وإيران بسبب دعمهما لحزب العمال الكردستاني يؤكدون الآن أن هاتين الدولتين لم تعودا تشكلان تهديدا كبيراً لتركيا مقارنة بالتطورات في العراق[٣٥].

وأخيرا، فإن الوجود الأميركي في العراق يعوق قدرة تركيا على التأثير على مجريات الأحداث في تلك الدولة. فلو رحلت الولايات المتحدة قبل أن يسود الاستقرار في العراق، سوف تجد أنقرة أن خياراتها في العراق قد ازدادت ، ولاسيما قدرتها على منع بعض التطورات من الحدوث. في ظل هذا الاحتمال، سوف يبقى الاتحاد الأوربي والضرر المصاحب لعملية الانضمام العقبة الوحيدة في طريق سياساتها.

وهذه بطبيعة الحال نتائج ترغب تركيا في تجنبها. ولذلك فإن لأنقرة نصيب في العملية السياسية الجديدة في العراق والتي بدأت بانتخابات يناير/كانون الثاني إذا أرادت تحقيق شيء من التعددية والاستقرار على المدى المتوسط. ويعد النجاح النسبي لانتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني والتي تحدى فيها الأكراد والشيعة التهديد بالعنف وشاركوا بأعداد غفيرة نتيجة إيجابية بالنسبة لأنقرة حيث أنه سيوقف الضغط الذي يمارسه الأكراد من أجل الاستقلال. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا النظر إلى اختيار طالباني كرئيس للعراق على أنه محاولة من قبل الأكراد للاندماج بشكل أكبر في بغداد ومن ثم في العراق ككل. وقد اعترف الأتراك أنفسهم بأنهم حاولوا لعب دور بناء وتشجيع السنة على المشاركة في انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني[٣٦]. كما لعبوا دورا مؤثرا في الجهود الإقليمية الموجهة لدعم العملية الانتقالية في العراق. ولكن تأثير تركيا أصبح محدودا إلى حد كبير، حيث أن الطبقة السياسية التي تمسك بمقاليد الحكم الآن في بغداد لا تثق بانقرة.

ومن المفارقات أن تأثير تركيا في العراق سوف يتعاظم بدرجة كبيرة إذا تحالفت مع الجماعات الكردية في شمال العراق. فعلى الرغم من توجسها من الأكراد العراقيين، قد يسهم دعم أنقرة لحكم ذاتي كردي حقيقي وقوي في العراق بصورة كبيرة في ترجيح كفة أولئك الأكراد المستعدين لتجربة عقد اتفاق فيدرالي والبقاء ضمن العراق الموحد. وهناك في الوقت الحاضر عاملان يغذيان حركة الاستقلال الكردية. أما العامل الأول، فهو وجود ميل متزايد نحو الاستقلال يجبر زعماء أمثال طالباني والبارزاني على استخدام ورقة القومية، ولا سيما فيما يتعلق بالتسوية النهائية في كركوك. فبعد مرور قرابة أربعة عشر عاما من شبه الاستقلال، أصبح من العسير على الأجيال الأصغر سنا قبول العودة إلى الحكم العراقي. أما العامل الثاني فيتمثل في أن الدفع من أجل الاستقلال ينبع من القلق إزاء مستقبل غير مؤكد والخشية من أن يحلّ في بغداد نظام حكم ديني أصولي أو حتى انتقامي. ومما يضيف إلى أحزان الأكراد أن هناك جدلا متزايدا في واشنطن حول المسار المستقبلي للسياسة تجاه العراق ودعوات فك ارتباط مبكر.

لا يمكن لتركيا أن تمنع الأول، ولكن تأكيداتها للأكراد حول الوصول إلى أوربا، وعلاقتها المتميزة بالاتحاد الأوربي، سوف تلعب دورا كبيرا في تهدئة القلق كردي. والواقع أنه في حالة حدوث انسحاب أميركي مبكر، قد ينتهي الأمر بلعب تركيا لدور أقوى بكثير في العراق كقوة مكافئة في مواجهة إيران، وإذا اختارت، أن تكون حامية للأكراد من عدم الاستقرار في المستقبل، أو حتى من محاولة حكومة مركزية في بغداد للحد من امتيازاتهم.

تستطيع تركيا جني مزايا أخرى من المحفزات الإيجابية أولها وأهمها أن تغير الخطاب وعرض المساعدة السياسية على الأكراد سوف يساعدان أيضا على تخفيف بعض التوترات العرقية بين الأكراد والتركمان بحيث يصبح الحوار بشأن كركوك ممكنا. وقد يتجاوب الأكراد مع تركيا ويبدأوا علاقة أحسن مع الأتراك والتركمان إذا رأوا أن أنقرة لا تعارض بإصرار التطلعات الكردية. وبالمثل، هناك احتمال أكبر بكثير لأن يتعاون الأكراد بشكل مثمر مع الأتراك في العمليات المناهضة لحزب العمال الكردستاني[٣٧]. ولكن الأهم من ذلك أن من مصلحة التركمان في العراق عقد اتفاق مع الأكراد وربما الانضمام في إقليم يديره الأكراد بدلا من البقاء تحت وصاية بغداد أكثر «تدينا» يسيطر عليها الشيعة.

ثانيا، أن تركيا ستستفيد من وجود كيان كردي علماني مستقل- أو حتى دولة مستقلة – في حالة ازدياد تدهور الأحوال؛ هذا الكيان يمكن أن يلعب دور المنطقة العازلة في حالة أيلولة السيطرة في بغداد إلى القوى الدينية الأصولية، سنية كانت أم شيعية. وجدير بالذكر أن البنية الأساسية الكردية السياسية الحالية حققت بعض النجاح في ردع المتمردين العراقيين وإبعادهم عن شمال العراق.

ثالثا، أن تغير الخطاب التركي تجاه الأكراد سوف يساعد أيضا على تخفيف التوترات الداخلية في تركيا. فقد أدت التغيرات في الحقوق الثقافية للأكراد بتأثير من عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي إلى حدوث تحسن ميداني. ولكن من الناحية السياسية، يبقى الأكراد الأتراك مرتبطين بدرجة كبيرة بأشقائهم العراقيين. وأية محاولات من جانب أنقرة لدعم الأكراد العراقيين سوف تقابل بحماس كبير في محافظات تركيا الجنوبية الشرقية. لقد جرّب الرئيس التركي السابق تورجوت أوزال هذا النهج من قبل في مطلع التسعينات، وذلك عندما نشط في خطب ود الزعماء الأكراد العراقيين كوسيلة لجذب الأكراد الأتراك وإبعادهم عن حزب العمال الكردستاني. لقد كانت لهذه السياسة بداية ناجحة ولكنها انهارت بموت أوزال أثناء ولايته.

إن التقارب مع أكراد العراق سوف يفيد تركيا اقتصاديا، ولا سيما محافظاتها الجنوبية الشرقية، والتي عانت الكثير من التمرد الذي تزعمه حزب العمال الكردستاني طوال التسعينات. وقد حاول زعماء أكراد العراق بالفعل مدّ الجسور مع رجال الأعمال الأتراك وذلك بمنحهم عددا كبيرا من العقود تتراوح بين التنقيب عن النفط وبناء عنابر النوم في المدارس، بما في ذلك مشروع عقد لبناء مطار في السليمانية بتكلفة قدرها ٤٠ مليون دولار[٣٨].

كما أن تحالف الأتراك مع أكراد العراق سوف يسهم في تسهيل فك الارتباط الأميركي في المستقبل. ويرجح أن تقع إدارة بوش تحت ضغوط في الداخل كي لا تتخلى عن الأكراد، ولا سيما بسبب دعمهم للجهد الأميركي في العراق وسجل واشنطن السابق المتمثل في عدم مؤازرتهم بعد تشجيعهم على تزعم التمرد على نظام صدام حسين.

تركيا والسياسة الأميركية

إن توجس أنقرة من السياسة الأميركية في العراق سابق على النزاع الحالي ويعود إلى توابع حرب الخليج الأولى عندما أدت منطقة حماية شمال العراق، بما في ذلك منطقة حظر الطيران، إلى نشوء كيان كردي يتمتع بحكم ذاتي. وطوال الجانب الأكبر من التسعينات، ثبت أن موافقة تركيا على تمركز الطائرات الأميركية والبريطانية في قاعدة انجرليك الجوية لتدعيم منطقة حظر الطيران في شمال العراق أصبحت إحدى أهم (إن لم تكن أهم) دعامات السياسة الأميركية الرامية إلى احتواء صدام حسين. ويمكن القول بثقة أنه لولا أنقرة لعانى مركز الولايات المتحدة في العراق من انتكاسات خطيرة. فقبيل حرب عام ٢٠٠٣، قامت الولايات المتحدة، بتصريح من تركيا، بنقل فرق سرية من الأراضي التركية إلى العراق لوضع حجر أساس عملية الغزو[٣٩].

ولكن الحرب في العراق عمّقت المشاعر المعادية لأميركا في تركيا والتي كانت قد بدأت تتغير بفضل جهود الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ لإعلان حرب شاملة على الإرهاب. وقد خلص استطلاع أجرته هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطانية /بي. بي. سي./ على مستوى العالم مؤخرا إلى أن الأتراك يتصدرون بقيمة ٨٢ في المائة قائمة الأشخاص الذين رأوا أن إعادة انتخاب الرئيس جورج بوش ستكون له نتائج سلبية على العالم[٤٠]. وجدير بالذكر أن العلاقات التركية-الأميركية كانت متذبذبة صعودا وهبوطا في التسعينات وأن هذا التغاير كان يعزى في الغالب إلى الدور الذي لعبه العراق في هذه العلاقة[٤١].

التوافق مع المصالح الأميركية

يمكن القول أنه منذ الوهلة الأولى، لا يوجد اختلاف كبير بين مصالح تركيا ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . فالبلدان يفضلان عراقا ديمقراطيا ومستقرا وموحّدا؛ وكلاهما ينظران إليه كدولة حيوية في المنطقة وهما ملتزمين بوحدته الإقليمية كحليف قيّم لاحتواء طموحات إيران. كما أن واشنطن وأنقرة، بما في ذلك حكومة حزب العدالة والتنمية التي تنتهج الإسلام (ناهيك عن العسكريين العلمانيين) سوف تنظران إلى ظهور نظام ديني أصولي بالكامل في العراق على أنه فشل للحرب على هذه الدولة. يضاف إلى ذلك أن استمرار عدم الاستقرار في العراق لا يضعف أهداف الولايات المتحدة فحسب، ولكنه أيضا ، ومن وجهة نظر أنقرة، قد يمتد إلى تركيا من خلال تسلل

جماعات مماثلة لحزب العمال الكردستاني؛ وتأثير النشطين الأصوليين وما يستتبع ذلك من تدفق اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كلا البلدين اعتنقا وجهة النظر ذاتها بشأن وجود حزب العمال الكردستاني لأكثر من عقد من الزمان: وهي ضرورة إزالته من الوجود.

وعلى الرغم من توافق المصالح على المدى الطويل، تتسم وسائل تحقيق هذه الأهداف بقدر كبير من التباين. ويدور التغاير بين هذه الوسائل حول الاحتمالات المستقبلية في العراق والتي يختلف البلدان بشأنها أكثر من اختلافهما على أي شيء آخر. فأنقرة تريد كبح جماح الطموحات الكردية، كما تريد أن يلعب التركمان دورا أكبر في العراق الذي يعاد بناؤه وأن يمسكوا بمقاليد الأمور في كركوك كوقاية من الطموحات الكردية الانفصالية. أما موقف الولايات المتحدة،فتتجاذبه اعتبارات مختلفة؛ فبعد أن وعدت الأكراد بدعم اتفاق فيدرالي في عام ١٩٩٨ عندما تفاوضت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بشأن صلح بين الفصيلين الكرديين في شمال العراق، فهي من غير المحتمل أن تتراجع عن هذا الوعد. ومن الناحية الواقعية، تدرك الولايات المتحدة أيضا أن بعد مرور أكثر من عقد من شبه الاستقلال، أصبح وجود هيكل فيدرالي أدنى شرط على الإطلاق لإقناع الأكراد بالبقاء ضمن العراق الموحّد. أما تركيا، فتدرك هي الأخرى على مضض ضرورة الاتفاق الفيدرالي. ولكن في حين سوف تترك الولايات المتحدة للعراقيين تحديد تفاصيل هذا الاتفاق، ترغب أنقرة ليس فقط في أن يكون رأيها مسموعا ولكن أيضا في تحجيم المدى الجغرافي والمؤسسي لهذا النوع من الاتحاد الفيدرالي. أما ما يقلق الأتراك بشكل اكبر فهو ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تدعم إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق لو تدهورت الأوضاع في العراق إلى أبعد من نقطة معينة.

وقد تأسست وجهة النظر التركية على عدم ثقة عميق في أفعال الولايات المتحدة في العراق، ضاعف منها فشل الدبلوماسية التي سبقت الحرب. فقبيل الحرب، وعلى الرغم من المعارضة الداخلية العنيفة، وعدت الحكومة التركية الولايات المتحدة بالسماح بخلق جبهة ثانية ولكنها لم تف بوعدها عندما أدى تعاملها القاصر مع التصويت البرلماني على هذه القضية إلى التصويت بالرفض، علما بأن الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه بدقة وعناية كان سيسمح لقوة عسكرية تركية كبيرة بدخول شمال العراق بعد القوات الأميركية مباشرة. وبعد أن أصبح الاتفاق غير مطروح، أصرّت الولايات المتحدة على تقليص الوجود العسكري التركي في العراق إلى الحد الأدنى واستجابت للمطالب العراقية (سواء الكردية وغير الكردية) بعدم السماح للأتراك بجلب قوات. ولكن على الرغم من معارضة الحرب، مدت أنقرة بالفعل يد المساعدة بهدوء إلى القوات الأميركية وذلك بفتح استخدام محدود لحدودها مع العراق ومجالها الجوي، وبالتحول فيما بعد إلى قناة لتمرير الإمدادات[٤٢] .

وقد عجّل رفض البرلمان بحدوث أزمة في العلاقات التركية-الأميركية. وحرصت الولايات المتحدة، بعد التصويت، على عدم انتقاد الحكومة التي كانت قد حاولت على الأقل تمرير القرار عبر البرلمان. ولكن المقابلة التي أجرتها شبكة سي.ان.ان./تورك مع بول وولفوويتز، نائب وزير الدفاع الأميركي والتي انتقد فيها المؤسسة العسكرية في أنقرة لأنها لم توفّر زعامة للقضية ولم تحاول عرقلة هذا الإجراء بصورة غير مباشرة كانت صدمة للكثيرين[٤٣]. وجدير بالذكر أن هناك أتراكا كثيرون مقتنعون بأن الولايات المتحدة تسعى إلى معاقبة أنقرة لرفضها السماح بنشر القوات الأميركية أثناء التصويت في البرلمان الذي جرى في أول مارس/آذار عام ٢٠٠٣. ففي رأيهم أن هذا الرفض منح امتيازا للفصائل الكردية العراقية وذلك بإتاحة الفرصة لها لتبرهن دعمها لسياسة إدارة بوش في العراق. ولذلك، جاء اعتماد الولايات المتحدة المتزايد على الأكراد على حساب تركيا. والواقع أن اعتماد القوات الأميركية في العراق على وحدات كردية لمساعدتها في المحافظة على النظام بل ومحاربة المتمردين زاد من حدة إدراك الأتراك أن الأكراد أصبحوا الآن أكثر أهمية منهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل الإعلام فسرت عدم قيام الولايات المتحدة بأي عمل ضد حزب العمال الكردستاني على أنه وسيلة أخرى عاقبت بها واشنطن أنقرة على رفضها. وقد تمخضت كل هذه التصورات لدى تركيا عن مخاوف من وجود جدول أعمال أميركي خفي لإنشاء دولة لحلفائها الأكراد.

كما أن الولايات المتحدة استاءت إلى حد ما من المعارضة التركية لأي اتفاق عراقي مستقبلي يقدم إلى الأكراد أكثر من حكم ذاتي رمزي. وكما أكد أحد المعلّقين مؤخرا، فإنه منذ التصويت في البرلمان في الأول من مارس/آذار ٢٠٠٣ ، تضاءلت أهمية التغيير الفعلي في العلاقات الأميركية-التركية[٤٤]. وقد عكس كل من حادثة الرابع من يوليو/تموز عام ٢٠٠٣ التي كانت القوات الخاصة التركية طرفا فيها وقرار رئيس سلطة التحالف المؤقتة بول بريمر بدعم موقف العراقيين في ذات الصيف ضد نشر قوات تركية في البلد، عكس عدم ارتياح متزايد داخل وزارة الدفاع الأميركية إزاء النوايا التركية. ولكن رئيس هيئة الأركان العامة أوزكوك ونائبه باسباج حاولا جاهدين، على الرغم من عدم ارتياح القاعدة الجماهيرية، إعادة تنشيط العلاقة التركية-الأميركية ووضع حد لتصاعد اللهجة المعادية للولايات المتحدة التي تنبعث من أنقرة[٤٥].

ويتمثل سبب آخر للخلاف في أن لا تركيا على حدة ولا الولايات المتحدة نجحتا في صياغة سياسة مناسبة في العراق. ونظرا إلى كل الصعوبات غير المتوقعة التي واجهتها الولايات المتحدة منذ نهاية عمليات القتال الرئيسية تقريبا، تعين عليها ارتجال سياساتها ميدانيا بشكل

مستمر. وبالنسبة للأتراك، ونظرا إلى الطبيعة الجوهرية للتهديد الذي يدركونه لرؤيتهم الخاصة للهوية الوطنية والذي ينبع من استقلال الأكراد في العراق والآثار الداخلية التي قد يسببها هذا الحدث، فقد رفضوا سياسة لا يمكنها استيعاب تغير الأوضاع والواقع في العراق. ولكن في هذا النطاق أيضا، هناك علامات على أن بعض التغير قد أصبح وشيك الوقوع.

هل يمكن توفيق الخلافات؟

سوف تصبح الخلافات بين الولايات المتحدة وتركيا قابلة للتوفيق بصورة متزايدة على المدى المتوسط مع إحراز تركيا لتقدم على مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، الأمر الذي سيعزز ثقتها ويحد من قلقها إزاء الميول الإنفصالية الكردية. وسوف يتطلب ذلك بطبيعة الحال استمرار الحكومة التركية في إرساء وتطبيق الإصلاحات والسياسات التي يراها الاتحاد الأوربي ضرورية. ويتمثل التصور السائد في تركيا في الوقت الراهن في أن الحكومة قد تعثرت على هذه الجبهة، على الأقل مؤقتا. والأهم من ذلك أن الأوربيين سوف يتمكّنون أيضا من اختبار ثقلهم في هذه القضية لأن من مصلحتهم حل الوضع في العراق في أقرب وقت ممكن وبأدنى قدر من التعطيل.

أما المشكلة الأهم فهي في المدى القريب حيث يمكن لحادثة أخرى مثل الحادث المؤسف مع القوات الخاصة التركية في الرابع من يوليو/تموز عام ٢٠٠٣ أن تؤدي بالعلاقات الأميركية-التركية إلى التدهور. وجدير بالذكر أن تركيا والولايات المتحدة زادتا في الآونة الأخيرة من حجم حوارهما بشأن قضايا حيوية معينة مثل حزب العمال الكردستاني. وفي مطلع يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٥، تم إيفاد نائب وزير الخارجية الأميركية ريتشارد أرميتاج إلى أنقرة. وأعقب الزيارة عقد اجتماع ثلاثي في ١١ يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٥ جمع بين مسؤولين أميركيين وأتراك وعراقيين لمناقشة التدابير ضد حزب العمال الكردستاني. وتوحي تقارير وسائل الإعلام بوجود اتفاق حول عدد من القضايا، بما في ذلك قيام العراق بإعادة مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى وطنهم، وإزالة مخيم للاجئين يقال إنه تحت سيطرة حزب العمال الكردستاني، والحيلولة دون اشتراك حزب سياسي موال للحزب في الانتخابات العراقية في ٣٠ يناير/كانون الثاني. وفي أعقاب الاجتماع، التقى الجنرال جون أبي زيد قائد القيادة المركزية الأميركية بمسؤولين عسكريين أتراك لمناقشة مجموعة واسعة ومتنوعة من القضايا، بما في ذلك العراق وأفغانستان. وفي أول رحلة لكوندوليزا رايس خارج البلاد كوزيرة للخارجية الأميركية، وضعت أنقرة على جدول رحلتها وذلك كإشارة واضحة على أن تركيا حليف مهم. ومن الواضح أن واشنطن قررت التقليل من الأضرار بتسريع وتيرة اتصالاتها مع أنقرة.

ومع ذلك، من الضرورة بمكان دخول الولايات المتحدة وتركيا في حوار دبلوماسي خلف الكواليس يساعد على توضيح السيناريوهات والخطط الخاصة بمختلف الاحتمالات. كما أن كيفية التعامل مع مشاكل الأكراد والتركمان حيوية لرأب الصدع الذي أحدثته الخلافات. ففي حالة تفكك العراق، يرجح أن التركمان، أو على الأقل من هم أكثر علمانية والقريبين من تركيا، سوف يواجهون معضلة: إذ يمكنهم إما محاولة تكوين جبهة موحدة مع حكومة معادية للأكراد في بغداد قد ينتهي بها الأمر إلى تطبيق جدول أعمال ديني أصولي، أو اختيار التحالف مع الأكراد الذين عبروا بوضوح عن معارضتهم للحكم الديني الأصولي وأظهروا حتى الآن تحررا أكبر بكثير في منهج الحكم الخاص بهم.

ومن المهم أيضا بالنسبة للأتراك والأميركيين تعلم فصل القضايا عن بعضها البعض، لا سيما قضية العراق. فلا بد لواشنطن أن تدرك أن على تركيا التعايش مع جيرانها، مهما كانوا غير مستساغين، وذلك كما هو الحال مع إيران وسوريا. أما تركيا، فعليها أن تدرك أن دور الولايات المتحدة كقوة عالمية يتطلب عدم السماح لهذه الاتفاقات بشأن العراق بإضعاف التعاون في مجالات أخرى، لا سيما حلف شمال الأطلسي (ناتو). ويعد المستقبل السياسي للعراق وتطوره الاقتصادي ودور كل من تركيا والولايات المتحدة في مستقبل ذلك البلد هاجسا كبيرا في هذه المرحلة. فالحوار ينبغي أن يكون ليس فقط موسّعا وإنما أيضا متعدد المراحل وأن يشمل مختلف الجماعات والكيانات السياسية، بما في ذلك المسؤولين والساسة وأساتذة الجامعات والصحفيين. ولا شك أن الدخول في مثل هذا الحوار في أقرب وقت ممكن لن يساعد الجانبين على تضييق خلافاتهما فحسب، وإنما سوف يسهم أيضا في إضفاء الاعتدال على المطالب التركية.

أما أكبر معوّق لهذا الحوار فهو أن على كلا الجانبين مواجهة بعض الحقائق غير السارة. ففي حالة الولايات المتحدة، تعرّض الاحتلال لبعض الانتكاسات التي تميل إلى الخطورة، كما أن العراق، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات، بعيد عما توقع له الكثيرون في الولايات المتحدة أن يكون في فترة ما بعد صدام حسين. يضاف إلى ذلك أن اجترار وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد لقضية عدم تعاون تركيا على الجبهة الثانية وكون ذلك سببا في قيام الوضع الحالي في العراق لا يفتقر فحسب إلى الإنصاف وإنما يعد أيضا غير مفيد[٤٦]. أما بالنسبة لتركيا، فعليها مواجهة القضية الكردية- في الداخل وفي العراق – واستطلاع السبل التي يمكن بها للولايات المتحدة مساعدتها، وهو أمر تجنبته أنقرة على الرغم من عملية الإصلاح التي فرضها الاتحاد الأوربي. وأخيرا، يجب أن يضم الحوار مسؤولين عراقيين وأكرادا عراقيين على حد سواء.

إن ما ينبغي للولايات المتحدة السعي لنيله من الأتراك هو المساعدة في حالة ازدياد تدهور الأوضاع في العراق. ومن الممكن أن ينتهي الأمر بالعراقيين إلى خوض حرب أهلية وإن لم يكن التقسيم نتيجتها الطبيعية. ولكن إذا تحقق هذا الحدث، فإن ما سوف تحتاجه الولايات المتحدة من تركيا أكثر من أي شـيء آخر هو الإبقاء على الحدود مفتوحة والمسـاعدة في تقليص مسـاعدات إيران وسـوريا لمن يعملون لحسابهما. وعلى الرغم من الشكوك المتبادلة، فإن تحسن علاقات تركيا مع سوريا وإيران وتحسن مركزها بفعل انضمامها إلى الاتحاد الأوربي سوف يكونان عاملا مساعدا.

وفـي حالـة انفـراج الآفاق في العراق بعد الانتخابات، ينبغي لتركيا أن تتدخل بنشـاط ولكن بحذر، بحيث يتراوح التدخل بين نشـاطات إعادة الإعمار والحوار التجاري والسياسـي مع أكراد العراق والحكومة العراقية بشـأن قضايا مثل كركوك. كما أن تعزيز ثقة الأكراد في العراق أساسي لتحقق فرصهم في البقاء كجزء من الدولة العراقية. وهكذا، سيكون من الضروري احتواء الميول المتشددة للجبهة التركمانية العراقية بل حتى إعادة هيكلة للجبهة لتتحول من جماعة عسكرية شبه نظامية إلى حركة سياسية حقيقية.

ما الذي يمكن للولايات المتحدة عرضه مقابل ذلك؟ إن قدرتها على التأثير على ما ينظر إليه الأتراك على أنه مصالح حيوية مرتبطة بشـكل مباشر بتحسن الوضع الأمني في العراق. ولذلك، ففي حالة تحسن كبير للأوضاع ، سوف تتمكن الولايات المتحدة من القيام بلفتة ملموسة تجاه الأتراك أولا وقبل كل شـيء، ربما بتوجيه إنذار أخير إلى قوات حزب العمال الكردسـتاني في العراق للاستسـلام للسـلطات العراقية الجديدة. كما أن على السـلطات التركية والعراقية والأميركية التوصل إلى خطة واقعية بشـأن كيفية التعامل مع مقاتلي حزب العمال الكردسـتاني الذين يتـم تسـريحهم. لقـد أصيبت الولايات المتحدة بخيبة أمل من جراء الطبيعـة المحدودة والمقيدة للعفو الذي عرضته أنقرة في عام ٢٠٠٣ والذي كانت نتيجته، وعلى الرغم من الانقسـامات الداخلية في هذا التنظيم، أن عدد مقاتلي حزب العمال الكردسـتاني الراغبين في العودة إلى تركيا كان محدودا للغاية. ونظرا إلى بعد احتمال أن يرغب جميع أعضاء حزب العمال الكردستاني في العودة إلى تركيا، من المؤكد أن هناك حاجة إلـى خطـة مـن أجل التسـريح والنقل. وعلى الرغم من أن هذه الخطة لن تكون سـوى خطوة انتقالية، فإنها ستسـاعد كثيرا في تهدئة مخاوف الأتراك إزاء مستقبل الحزب.

وربمـا كان الأهـم مـن ذلك، بالنظر إلى الحساسـيات الداخلية في تركيا، التوصل إلى حل عـادل لوضع كركوك حيث لا يزال من الضروري التفاوض بشـأن تعارض مطالبات الملكية وحقوق الإدارة من قبل الأكراد والتركمان والعرب. وفي حالة تحسـن الأوضاع في العراق، سـوف يتعين على الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسـيط الأمين بين الثلاثة. وبالنظر إلى أن كثيرا من العرب الذين اسـتوطنوا كركوك هم شـيعة نقلهم إلى هناك صدام حسين ووجود احتمال قائم على الدوام لقيام حكومة متأثرة بالشيعة في بغداد، فمن الضرورة بمكان قيام نوع من التحكيم المدعوم دوليا في أسرع وقت ممكن.

إنه ليس من المسـتحيل تسـوية الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة حول مسـتقبل العراق. ولكن الأحداث في شـمال البلد قد تؤدي إلى رد فعل عكسـي – لأسـباب تتعلق بالسياسـات الداخلية التركية – قد يضعف العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وقد يهدد أيضا عمليتي الإصلاح والانضمام المرتبطتين بالاتحاد الأوربي. وعلى الرغم من كل الدعم السياسـي الذي تتمتع به حكومة حزب العدالة والتنمية الحالية في أعقاب قمـة الاتحـاد الأوربـي فإنها لا تزال قابلة للتأثـر بالتطورات في العراق. ومن المفارقات أنه نظرا إلى نجـاح تركيا في إقناع الاتحاد الأوربي بالتزامها بالإصلاحات المطلوبة، فإن من المحتمل أن المسـار الفعلي للمفاوضات سـوف يضعف هذا الدعم السياسـي تدريجيا عندما تكتشـف الجماعات المختلفة أن متطلبات الاتحاد الأوربي سوف تطغى على مصالحها.

ونظرا إلى أن المشكلة الكردية هي في جوهر الهوية التركية، والهواجس العميقة إزاء سلامة أراضيها، فإن قيام كيان كردي مستقل في العراق قبل إدخال وتطبيق الإصلاحات السياسية التي يطلبها الاتحاد الأوربي يمكن أن يوجه ضربة قاسية إلى الحكومة التركية. ولذلك، من مصلحة الحكومتين الأميركية والتركية التعاون لوضع الإجراءات اللازمة تحسبا لأية تطورات غير منظورة.

من هم التركمان؟

إن ماضـي وحاضـر التركمـان العراقيين موضوع لا يزال مفتوحا لجدل واسـع. وتتباين التقديرات لأعدادهم وكذلـك الروايات التاريخية للأصل الذي ينحدرون منه.

يسـود الاعتقاد أن أوائل التركمان العراقيين في العهود المبكرة كانوا يقطنون شـمال العراق في القرن السـابع أو القرن الثامن الميلادي بعد نزوحهم من آسيا الوسطى. هذه الشعوب التركمانية غير المسلمة كانت تشكل تهديدا للدولة الإسلامية التي كانت تتوسع واعتنق كثير منهم الإسلام. وازدادت أعدادهم مع وصول الأتراك السلاجقة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر؛ ويرجح أن تكون هذه الهجرات منبع السكان التركمان العراقيين الحاليين.

ازدهـر التركمـان فـي المنطقة في عهد الامبراطورية العثمانية حيث أن اسـطنبول عمدت إلى تعيين السـكان التركمان فـي مناصب حكومية كبيرة في المناطق، وكذلك لضمان تعداد سـكان تركماني كبير على امتداد طرق التجارة والنقل إلى بغداد جنوباً. وهكذا تولى التركمان مناصب مهنية ورسـمية وتجارية مرموقة كثيرة لا تتناسب مع أعدادهم في أنحاء شمال العراق – وعلى الأخص في كركوك – منذ عهد العثمانيين وحتى الانتداب البريطاني.

وفي القرن العشرين، أدى اتساع المدن الكردية الذي ساعد عليه ازدهار النفط في المنطقة إلى توتر العلاقات مع التركمان في أنحاء مدن شمال العراق. وازداد توتـر العلاقـات بسـبب الاسـتياء الطبقـي الكامن : فعلى مدى قـرون، كان التركمان الصفـوة الحاكمة، في حين كان معظـم الأكراد من الطبقة الدنيا. وفي عام ١٩٢٦، قلبت السـلطات البريطانية ميزان القوة فغيرت لغة التعليم من التركية إلى الكردية – إلى «لغة الخدم» على حد تعبير إحسـان دوكراماجي، وهو تركماني ينحدر من أربيل ومؤسس جامعة بيلكند في أنقرة *.

وفـي ظـل سياسـة التعريب التي طبقها صدام حسـين في كركوك والمناطق المجـاور، تعرض التركمان والأتراك لترحيل إجبـاري نتيجة لعملية إحكام السيطرة البعثية العربية على المنطقة الغنية بالنفط.

واليوم، بينما الأكراد يعودون إلى كركوك، يشعر من تبقى من التركمان يوما بعد يوم بأنهم مهددون. وهم يدّعون أن قوائم الناخبين في كركوك من أجل انتخاب مجلس وطني جديد في العراق في ٣٠ يناير/كانون الثاني زخرت بأسـماء أكراد من مناطق أخرى لا يحق لهم بالمطالبة بأرض ولا بتراث في كركوك. ويؤكد القادة الأكراد أنهم نفس الأكراد الذين طردهم صدام حسين مع التركمان من كركوك. وتتباين التقديرات تبعا لذلك لتعداد السكان التركمان. إن الجبهة التركمانية العراقية – وهي حزب سياسـي تسـانده أنقرة – تقدر أعدادهم بما يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين، أي من ٨ إلى ١١ في المائة من تعداد سكان العراق؛ والعلماء الباحثون يقدرون تعداد التركمان بما لا يزيد عن اثنين أو ثلاثة في المائة.

وبغـض النظـر عن الأعداد، كان نصيب التركمان هزيلا في الانتخابـات العراقية الأخيرة. فقد حصلت الجبهة التركمانية العراقية على ثلاثة مقاعد فقط في المجلس الوطني. هناك أيضا تركمان آخرون متفرقون على قوائم الأحزاب الأخرى.

المصـادر: مجموعـة الأزمـة الدوليـة، **تهدئـة مخـاوف تركيـا إزاء طموحـات الأكـراد؛** تقريـر مجموعـة الأزمـة الدوليـة للشـرق الأوسـط رقـم ٣٥ (أنقرة/عمّان/بروكسـل: مجموعـة الأزمـة الدوليـة، ٢٦ يناير/كانـون الثانـي، ٢٠٠٥)؛ يوجـد علـى الانترنـت علـى موقـع http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3241&l=1 (أتيـح دخـول الموقـع للاطلاع في الأول مـن يونيو/حزيران، ٢٠٠٥)؛ *The World Factbook 2005* ؛ يوجـد علـى الانترنـت علـى موقـع http://www.cia.gov/cia/publications/factbook (أتيـح دخـول الموقـع للاطـلاع فـي الأول مـن يونيو/حزيـران، ٢٠٠٥. «زعيـم أكراد العـراق يجري محادثـات إيجابية في تركيـا»، وكالة الأنباء الفرنسـية، ١١ أكتوبر/تشـرين الأول ٢٠٠٤. فيبـي مـار، **تاريـخ العراق الحديـث، الطبعة الثانيـة** (بولدر، كولـورادو: الناشـرون: Westview، ٢٠٠٥). معهد الشـرق الأوسـط، **نظرة جديدة إلى العراق: هويات طائفية – التركمان** (موجز عن السياسـات بشـأن عرض لأورهان كتيني Orhan Ketene من الجبهـة التركمانية العراقية، ١٥ ابريل/نيسـان، ٢٠٠٤؛ يوجد على الانترنت على موقـع http://www.mideasti.org/articles/doc194.html (أتيـح دخـول الموقع للاطلاع في السـادس من يونيو/حزيـران، ٢٠٠٤). نير روزن Nir Rosen «هل هم عراقيون فـي نهاية الأمر، أم أنهم أكراد؟» **نيويورك تايمز – قسم المجلات،** ٢٠ فبراير/شباط، ٢٠٠٥.

---

* نقلت عن مجموعة الأزمة الدولية: "تهدئة مخاوف تركيا إزاء طموحات الأكراد"، تقرير مجموعة الأزمة الدولية للشرق الأوسط رقم ٣٥ (أنقرة/عمّان/بروكسل: مجموعة الأزمة الدولية، ٢٦ يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٥) ٨.

✦ ✦ ✦

المراجع

١. رغم أنه ليس هناك وجهة نظر كمالية واحدة، فقد أصبحت تمثل مزيجا من العلمانية المتشددة والحكم المركزي والسياسة الخارجية المنكفئة على الداخل، والاعتماد على الجيش كمؤسسة إنقاذ أخيرة. لفهم رؤية كمال أتاتورك للسياسة الخارجية، أنظر فيليب روبينز Philip Robins **الملابس المدنية والبزات العسكرية: السياسة الخارجية التركية منذ الحرب الباردة** (سياتل: مطبعة جامعة واشنطن، ٢٠٠٣)، ١٣٦-١٣٩.

٢. لمزيد من التفاصيل عن تاريخ المسألة الكردية في تركيا، أنظر هنري ج. باركي Henri J. Barkey وجراهام أ. فولر Graham E. Fuller **المسألة الكردية في تركيا** (لانهام، ميريلاند : الناشرون : Rowman and Littlefield، ١٩٩٨)، وكمال كريتشي Kemal Kirişçi و جاريث م. وينرو Gareth M. Winrow **المسألة الكردية في تركيا: مثال لنزاع عبر الدول** (لندن: الناشرون: Frank Cass، ١٩٩٧).

٣. صحيفة **راديكال** (استانبول)، ٢١ مارس/آذار، ٢٠٠٥ وصحيفة **حريات**، ٢١ مارس/آذار، ٢٠٠٥. جميع المصادر الإخبارية التركية المذكورة هنا هي طبعات الانترنت ما لم يذكر خلاف ذلك.

٤. صحيفة **حريات** (استانبول)، ٢٢ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٠٤.

٥. الكلمة التي استخدمت هي «*soydas*»، أي «من أصل واحد» أو «بينهم صلة دم»، وقد أثارت رد فعل حاد من كاتب عامود ليبرالي قال إنه نظرا إلى الأعداد الهائلة للمواطنين من أصل كردي في تركيا، فإن استخدام كلمة «من أصل واحد» أو «بينهم صلة دم» ينطوي بأحسن الحالات على معنى التفرقة والانقسام؛ أنظر جولاي جوكتورك Gulay Gokturk, "Kirmizi Çizgilerimiz II", *Dunden Bugune Tercuman* (استانبول)، الرابع من فبراير/شباط ٢٠٠٥.

٦. موقع http://www.tsk.mil.tr/bashalk/toplanti/basbiltoplanti/ocak2005_sorucevap.htm، ٢٦ يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٥.

٧. إن موضوع الأقليات غير الدينية في تركيا، مثل الأكراد، برز في صدارة الدور الثاني لتصويت القمة الأوربية على افتتاح مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد في ١٧ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٤.؛ أنظر مراد يتكين Murat Yetkin, "Ankara'nin Kurt Sikintisi" صحيفة **راديكال** (استانبول)، السابع من نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠٠٤. إن معظم الأكراد يرون أن معظم الإصلاحات التي بدأتها – ولا يزال يتعين تنفيذها بالكامل – الحكومة التركية هزيلة وقاصرة. ورغم أن الاتحاد الأوربي وجد أن الإصلاحات كافية للبدء بمفاوضات الانضمام مع أنقرة، يرجح أن يستفيد الأكراد من عملية الاتحاد الأوربي ليضغطوا من أجل إجراء مزيد من الإصلاحات الشاملة.

٨. بعد عقود من سياسات «التعريب» وتنقلات السكان الطبيعية والنزاع، من الصعب التوصل إلى أرقام دقيقة عن عدد سكان كركوك؛ أنظر مجموعة الأزمة الدولية، **العراق: تهدئة مخاوف تركيا إزاء طموحات الأكراد.** تقرير مجموعة الأزمة الدولية للشرق الأوسط رقم ٣٥ (أنقرة/عمان/بروكسل: مجموعة الأزمة الدولية، ٢٦ يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٥). تعتقد فيبي مار أن إجمالي تعداد سكان التركمان لا يزيد عن اثنين أو ثلاثة في المائة من إجمالي تعداد سكان العراق؛ أنظر **تاريخ العراق الحديث**، الطبعة الثانية (بولدر، كولورادو: الناشرون: Westview، ٢٠٠٤)، ١٦. تقول مار إن التركمان كانوا حتى عهد قريب مندمجين تماما في المجتمع العراقي.

٩. مار، **تاريخ العراق الحديث**، ٩-١١.

١٠. مجموعة الأزمة الدولية، **أكراد العراق: نحو حل توفيقي تاريخي؟** تقرير مجموعة الأزمة الدولية للشرق الأوسط رقم ٢٦ (عمان/بروكسل: مجموعة الأزمة الدولية، الثامن من ابريل/نيسان، ٢٠٠٤)، ٩.

١١. أصبحت مدينة تل عفر التي تضم بصفة أساسية شيعة تركمان ساحة معركة في أوائل خريف عام ٢٠٠٤ عندما تدخلت القوات الأميركية لتطهير المدينة من المتمردين.

١٢. أجاويد ليس الوحيد الذي يدعو إلى التدخل؛ أنظر على سبيل المثال مقابلة أوميت أوزداج Umit Ozdag مع نيسي دوزيل Nese Duzel, "Gerekirse Amerika'yla Çatisiriz"، صحيفة **راديكال** (استانبول)، السابع من فبراير/شباط، ٢٠٠٥.

١٣. أسرع وزير الخارجية غول بأسلوب غير معتاد بالرد على انتقادات الجنرال؛ صحيفة **راديكال** (استانبول)، ١٧ مارس/آذار، ٢٠٠٥. وتولى عدد من كتاب العواميد أيضا أمر الجنرال؛ أنظر حسن جمال "Komutan Iki!"، صحيفة **مليات** (استانبول)، ١٩ مارس/آذار، ٢٠٠٥.

١٤. "Kerkuk Provasi"، صحيفة **حريات** (استانبول)، ٢٨ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤. أكد ممثل للجبهة التركمانية العراقية أن عملية تل عفر مبادرة أمريكية كردية مشتركة تهدف إلى التخلص من وجود السكان التركمان في المدينة وإحلال أكراد محلهم؛ صحيفة **حريات** (استانبول)، ١٢ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤.

١٥. جنجيز تشاندار *Dunden Bugune Tercuman* "Gul'un Turkiyesi Irak'ta Kime Karsi?" Cengiz Çandar، ١٥ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤، وفكرت بيلا "Gul Kayitsiz Kalamayiz" ,Fikret Bila، صحيفة **مليات** (استانبول)، ١٥ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤.

١٦. أكدت صحيفة **مليات** اليومية في خبر نشرته بالصفحة الأولى في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ أن حوالي أربعين ألف جندي تركي تأهبوا للتدخل إذا سلمت الولايات المتحدة كركوك وحقول النفط بها إلى الأكراد. ونفى نائب رئيس الأركان العامة الجنرال ايلكر باسبوج هذا الخبر في مؤتمر صحفي عقده في اليوم التالي؛ أنظر الموقع http://www.tsk.mil.tr/bashalk/toplanti/bsbiltoplanti/kasim2004/kasim2004_sorucevap.htm. ولكن شدد على أن الجيش التركي يعدّ خططا للاحتمالات من كل نوع. وتعرضت الصحيفة لانتقاد واسع – حتى من قبل المحقق لديها – بسبب قصور مصادر الخبر؛ أنظر صحيفة **مليات** (استانبول) الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠٠٤. ومع ذلك، فسر الخبر على أنه يدخل في عداد حملة تضليل إعلامي تهدف 'لى إضعاف الحكومة؛ أنظر عصمت بركان "Savasa mi Giriyoruz?" . Ismet Berkan، صحيفة **راديكال** (استانبول)، الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠٠٤.

١٧. أنظر خطاب وزير الخارجية غول في البرلمان التركي، صحيفة **صباح** (استانبول)، ١٤ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤.

١٨. أكد سميح ايديز Semih Idiz أن أردوان كان «يحاول مجاملة عنصر قومي سني متشدد يسود في تركيا، والذي له ايضا وجود لا يستهان به داخل حزب العدالة والتنمية» – «كركوك نكسة كبيرة محتملة للحكومة»، مقالة نشرتها صحيفة Turkish Daily News التركية التي تصدر بالانجليزية (أنقرة)، الثالث من فبراير/شباط، ٢٠٠٥. وفي هجوم عنيف على الولايات المتحدة، أعلن أردوان أمام أعضاء حزبه : «إن القوات التي أتت إلى المنطقة باسم الديمقراطية اختارت البقاء مكتوفة الأيدي أمام أهداف غير ديمقراطية. يجب أن يعلم الجميع أن تركيا التي ترتبط بالمنطقة بروابط تاريخية وروابط نسب وقرابة لن تسمح بأن تبتلعها الاضطرابات المستمرة منذ سنوات؛ مراد يتكين "Ankara ve Washington'da soru ayni: Bu nasil bir iliski?" .Murat Yetkin، صحيفة **راديكال** (استانبول)، الخامس من فبراير/شباط، ٢٠٠٥.

١٩. سيدات ارجين "Irak'li Turkmenler buharlastilar mi?". Sedat Ergin، صحيفة **حريات** (استانبول)، ١٨ فبراير/شباط، ٢٠٠٥. بالحقيقة، يشير ارجين إلى انتخاب ١٢ تركمانيا في المجلس؛ كذلك انتخب خمسة من تحالف الشيعة وأربعة من الأكراد.

٢٠. فكرت بيلا، "Ozel Siyaset Belgesi ve Rumsfeld"، صحيفة **مليات** (استانبول)، ٢٠ يوليو/تموز، ٢٠٠٣. وبما أن أن هذه القوات كانت موجودة قبل غزو الولايات المتحدة للعراق، فقد بقيت بمعرفة السلطات الأميركية.

٢١. أنظر مقابلة أبي زيد مع مراد يتكين، "Abizaid: Irak'in Gelecegi Için Turkiye'nin Destegi Kilit Onemde"، صحيفة **راديكال** (استانبول)، ١٣ يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٥.

٢٢. أنظر المقابلة مع عثمان أوجلان، صحيفة **مليات** (استانبول)، ١٦ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤.

٢٣. ياسمين تشونجار "Irak Cephesinden Yansiyanlar". Yasemin Çongar، صحيفة **مليات** (استانبول)، ٢٧ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٠٤.

٢٤. جنكيز تشاندار *Dunden Bugune Tercuman* "Musul Bilmecesi mi?" .Cengiz Çandar (استانبول)، ٢٢ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٠٤.

٢٥. صحيفة **حريات** (استانبول)، ٢٣ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٠٤.

٢٦. مقالة بعنوان «**الشعب التركي مضطرب بسبب شائعات عن انقلاب عسكري**»، نشرتها صحيفة *Turkish Daily News* التركية الناطقة بالانجليزية (أنقرة)، ١١ يونيو/حزيران، ٢٠٠٣.

٢٧. في استطلاع حديث للرأي، قال ٤٥ في المائة من أساتذة الجامعات إنهم يثقون أكثر في الجيش، مقابل ١٧ في المائة ذكروا البرلمان، و١٥ في المائة ذكروا السلطة القضائية، وستة في المائة ذكروا الاتحاد الأوربي؛ طه أكيول "Iste Universite" .Taha Akyol، صحيفة **مليات** (استانبول)، الثالث من يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٥.

٢٨. أكد رئيس الوزراء أردوان أنه بعد سنتين من حكم حزب العدالة والتنمية، أصبحت تركيا «في طريقها إلى أن تصبح قوة عالمية»، يني سافاك Yeni Safak (استانبول)، ٢٩ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٠٤.

٢٩. تـم بنـاء خطـي الأنابيب في الثمانينات وتتراوح سـعتهما معـا ما بين ١,٥ و١,٦ مليون برميل يوميا. أغلقا خـلال فترة العقوبات وأعيد فتحهما لاستخدام محدود بعد أن أرست الأمم المتحدة نظام النفط مقابل الغذاء. ومنذ سقوط نظام حكم صدام حسين، أضيرت صادرات النفط عبر الشمال من جراء هجمات المتمردين، ونتيجة لذلك لم تبلغ كامل طاقتها.

٣٠. جنكيز تشاندار، Cengiz Çandar, "Turkmenlerin Geldigi Nokta". *Dunden Bugune Tercuman* (استانبول)، ٢٦ ابريل/نيسان، ٢٠٠٥.

٣١. صحيفة **مليات** (استانبول)، ٢٧ فبراير/شباط، ٢٠٠٥.

٣٢. للتفاصيـل، أنظـر فكرت بيلا، "Yeni Turkmen Politikasi Olustu"، صحيفة **مليات** (اسـتانبول)، ٢١ مـارس/آذار، ٢٠٠٥. وتاريخ المرجع البلغاري هو أواخر الثمانينات عندما حاولت حكومة صوفيا أن تغير قسرا أسماء المواطنين البلغاريين الذين ينحدرون من أصل تركي. لقد هاجر كثير من الأتراك البلغاريين إلى تركيا ولكن تم التخلي عن هذه السياسة بعد فترة قليلة مما أتاح عودة كثير منهم.

٣٣. المصدر نفسه.

٣٤. سلمت مجموعة من المندوبين الأكراد القياديين للأمم المتحدة عريضة تطالب باستقلال المناطق الكردية العراقية وموقّعة من ١,٧ مليون شخص؛ وكالة **رويترز**، ٢٣ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٠٤.

٣٥. مَحمَت علي كيسلالي Mehmet Ali Kislali. "Turkiye-Suriye-Iran"، صحيفة **راديكال** (استانبول)، ٢٥ مارس/آذار، ٢٠٠٥.

٣٦. أنظر المقابلة مع وزير الخارجية غول، "Gul: Turkiye'yi Kürtlerle Korkutmak Yanlis"، صحيفة **مليات** (اسـتانبول)، الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني، ٢٠٠٤.

٣٧. تعاون الحزبان الكرديان وقاتلا مع القوات التركية ضد حزب العمال الكردستاني في التسعينات.

٣٨. وليم سافير William Safire، مقالة بعنوان «ضعف القرار» "The Resolution's Weakness"، **نيويورك تايمز**، التاسع من يونيو/حزيران، ٢٠٠٤.

٣٩. أنظر سيدات أرجين، «**نستطيع أن نفتح جبهة شمالية ولكن يلزم قرار من الأمم المتحدة**»، **حريات** (استانبول)، ٢١ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٣.

٤٠. النشرة العالمية للبي.بي.سي. BBC World Service، ١٩ يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٥.

٤١. لتحليل مفصّل لهذه الفترة، أنظر هنري ح. باركي Henri J. Barkey، «**طريق لا نهاية له: تحسين العلاقات الأميركية-التركية**»، في **أصدقاء يحتاجـون إلـى بعضهم البعض: تركيا والولايات المتحدة بعد ١١ سـبتمبر/أيلول**، تحرير نورتون أبراموفيتـش Abramowitz Morton، (نيويورك: مؤسسة القرن، ٢٠٠٣).

٤٢. أنظر سيدات ارجين، "Kararin Sonuclari"، صحيفة **حريات** (استانبول)، الثاني من مارس/آذار، ٢٠٠٣، واردال جوين Erdal Guven, "?"، صحيفة **راديكال** (استانبول)، الثاني من مارس/آذار، ٢٠٠٣.

٤٣. للحصول على نسخة ، أنظر على موقع http://dod.mil/transcripts/2003/tr20030506-depsecdef0156.html

٤٤. عمر تاسبينار Omer Taspinar, "Gerginlik Abartiliyor"، صحيفة **راديكال** (استانبول)، ٢١ مارس/آذار، ٢٠٠٥.

٤٥. أنظر على سبيل المثال موقع http://www.tsk.mil.tr/bashalk/konusma_mesaj/2005/yillikdegerlendirme_200405.htm

٤٦. توم شـانكر Tom Shanker «**رامسـفلد يعيب على تركيا حظر اسـتخدام أراضيها في شـهر مارس/آذار لفتح الجبهة الشـمالية في العراق**»، **نيويـورك تايمـز**، ٢١ مـارس/آذار، ٢٠٠٥، قد يكون رامسـفلد على حق من الناحية العملية: إذا كان قد سـمح للوحدة الرابعة مشـاة بالعبور من الأراضي التركية، كان سيصبح هناك عدد أكثر بكثير من الجنود في الميدان وقد لا يكتسب التمرد في هذه الحالة الزخم الذي اكتسبه إثر سقوط بغداد. وعلاوة على ذلك، فمع مزيد من الجنود، ربما ينخفض السلب والنهب ويبدأ الاحتلال على أساس أفضل. ومع ذلك، فمن الواضح أن الولايات المتحدة لم تتحسب للتمرد ولم تستعد له. والواقع أن الأميركيين كانوا يعتزمون خفض عدد قواتهم بعد سقوط بغداد بفترة وجيزة.

✦ ✦ ✦

معهد السلام الأميركي والعراق

خصص الكونجرس الأميركي مبلغ عشرة ملايين دولار لتمويل برامج العراق في معهد السلام الأميركي في أواخر عام ٢٠٠٣ ، كما منحت وزارة الخارجية الأميركية هذه البرامج ٢,٨٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥. وتهدف برامج العراق بالمعهد إلى ما يلي:

- منع العنف الطائفي، وذلك من خلال الحوارات بين الأعراق والحوارات بين الأديان.
- بناء سيادة القانون ، وعلى الأخص من خلال العملية الدستورية.
- توعية وتدريب جيل جديد من القادة الديمقراطيين.
- إعداد الأميركيين للخدمة في العراق على أساس «الدروس المستفادة».

رغم صعوبة الأوضاع الأمنية، استتبع هذا الجهد تأسيس أول مكتب لمعهد السلام الأميركي في الخارج – في بغداد – وكذلك أولى إصدارات المعهد بلغة أجنبية (باللغة العربية). نشكر العراقيين الذي شاركوا بشجاعة في هذا الجهد من خلال مَنح معهد السلام الأميركي والبرامج التدريبية وحلقات المناقشة على مستوى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وورش العمل القانونية، ونأمل أن يجد الأميركيون مواد المعهد التي تلقوها قبل مباشرة العمل مفيدة لهم في عملهم في هذه الأجواء الزاخرة بأكبر التحديات.

وتتضمن اللائحة التالية تقارير المعهد المترجمة إلى اللغة العربية:

- الإسلام السياسي في العراق بعد صدام حسين، بقلم جراهام فولر (تقرير خاص رقم ١٠٨، أغسطس/آب ٢٠٠٣)
- عراق ما بعد الحرب: سباق من أجل الإستقرار، وإعادة البناء والشرعية، بقلم د. فالح عبد الجبار (تقرير خاص رقم ١٢٠، مايو/أيار ٢٠٠٤)
- تأسيس المحكمة العراقية الخاصة: دروس من تجارب في العدالة الجنائية الدولية، (تقرير خاص رقم ١٢٢، يونيو/حزيران ٢٠٠٤)
- أنشطة المانحين وإمكانات المجتمع المدني في العراق، (تقرير خاص رقم ١٢٤، يوليو/تموز ٢٠٠٤)
- الإجتهاد: إعادة تفسير مبادئ الإسلام للقرن الواحد والعشرين، (تقرير خاص رقم ١٢٥، أغسطس/آب ٢٠٠٤)
- الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوربية، بقلم منى يعقوبيان (تقرير خاص رقم ١٢٧، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤)
- الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط – الجزء الثاني: المبادرات العربية، بقلم منى يعقوبيان (تقرير خاص رقم ١٣٦، مايو/أيار ٢٠٠٥)
- العملية الدستورية في العراق: تكوين رؤية لمستقبل البلاد، (تقرير خاص رقم ١٣٢، فبراير/شباط ٢٠٠٥)
- من هم المتمردون؟ الثوار من العرب السنة في العراق، بقلم أماتزيا بارام (تقرير خاص رقم ١٣٤، إبريل/نيسان ٢٠٠٥)

الرجاء قراءة هذه التقارير على موقعنا http://www.usip.org/arabic

ملاحظات

ملاحظات

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة (WWW.USIP.ORG) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

مجلس الإدارة

• **ج. روبنسون وست** (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **ماريا أوتيرو** (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • **بتي ف. بومبرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة إتصالات السلام، واشنطن العاصمة • **هوللي بوركهالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسنجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **لوري س. فولتون**، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • **تشارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • **سيمور مارتن ليبست**، هيزل بروفسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • **مورا ل. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيو يورك، ولاية نيو يورك • **باربارا سنيلينغ**، سيناتورة ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

أعضاء شرفيون

• **مايكل م. دن**، لفتنانت جنرال، سلاح الجو الأميركي، رئيس جامعة الدفاع الوطني • **بيتر و. رودمان**، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org

Special Report 141
Turkey and Iraq:
The Perils (and Prospects) of Proximity